تطور الأوضاع الاقتصادية ـ الاجتماعية اللبنانية في ظل الحرب

د. كمال حمدان
مؤسسة البحوث والاستشارات في لبنان

تستهدف هذه الورقة تحليل الآثار التي خلّفتها الحرب الأهلية المتمادية في لبنان، على الأوضاع الاقتصادية ـ الاجتماعية في هذا البلد، إضافة إلى دراسة الظاهرات والتحولات البنيوية التي ساهمت هذه الحرب في تعميقها أو في التمهيد امام نشوئها. وتنطلق الورقة في منهجيتها التحليلية من جملة اعتبارات وأهمها:

١ ـ ان العلاقة بين الحرب الأهلية من جهة، وتطور الأوضاع الاقتصادية ـ الاجتماعية من جهة ثانية، لا يمكن النظر اليها بصفتها علاقة ميكانيكية مبسّطة أو وحيدة الجانب، بل هي علاقة جدلية متبادلة ومعقدة. فتدهور الاوضاع الاقتصادية ـ الاجتماعية في لبنان لم يكن نتاجاً للحرب الأهلية المتمادية فقط، بل شكّل أيضاً عاملاً أساسياً من عوامل تفجرها واستمرارها وتفاقمها. وقد تبادلت اسباب الحرب الأهلية ونتائجها الأدوار في اطار من التأثير المتبادل، فتغذّي بعض أسباب هذه الحرب من النتائج التي أفرزتها، فيما تعمقت هذه النتائج من تأصل تلك الأسباب. وأي مقاربة علمية لتطور الأوضاع الاقتصادية ـ الاجتماعية اللبنانية في ظل الحرب لا يسعها إلا أن تأخذ في الاعتبار هذا التأثير المتبادل في النتائج والأسباب.

٢ ـ ان الظاهرات الاقتصادية ـ الاجتماعية التي نشأت أو ترسّخت أثناء الحرب، لم تكن ناتجة فقط عن الفعل العفوي للقوانين الموضوعية التي تحكم، في العادة، أوضاع اقتصاد حرب، بل نتجت أيضاً ـ في اطار التفاعل بين «الموضوعي» و«الذاتي» ـ عن سلوك العملاء الاقتصاديين وغير الاقتصاديين، وعن ردود فعلهم تجاه المتغيرات الموضوعية التي أفرزتها الحرب الأهلية في لبنان. وهذا يعني ان هذه الظاهرات لم تكن تعبيراً فقط عن التردي الذي الحقته الحرب موضوعياً في الأوضاع الاقتصادية ـ الاجتماعية، بل عكست، في جانب مهم منها، التعديلات التي أدخلها رأس المال على قواعد انتاج الربح وتوزيعه في مجتمع الحرب.

٣ ـ ان الظاهرات الاقتصادية ـ الاجتماعية المشار اليها لم تكتمل فصولاً الى الآن، وهي في معظمها اما في طور التكون والنشوء، أو في طور التأصل والترسخ، وبالتالي، فإن نتائجها لم

تستنفد، بل هي مرشحة على الأرجح للمزيد من التفاعل في المستقبل المنظور. كما ان هذه الظاهرات تتسم بدرجة عالية من التداخل والتشابك والتعقيد. وإذا كنا سنتناولها احياناً في فقرات مستقلة، فإنما ذلك يعود الى ضرورات التحليل.

انطلاقاً من هذه الاعتبارات سوف نسعى في هذه الورقة، بعد تحليل مكثّف لأبرز خصائص الأوضاع الاقتصادية ـ الاجتماعية عشية الحرب، الى دراسة الانعكاسات التي خلفتها هذه الحرب في مراحلها المختلفة على القطاعات الاقتصادية الرئيسية، اضافة الى استكشاف ابرز الظاهرات والتحولات التي طاولت البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية في هذه الفترة، متوقفين بشكل خاص عند المرحلة التي تلت الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، والتي تزامنت مع انهيار العملة اللبنانية واستفحال التضخم، لننتهي بعد ذلك الى خلاصة مكثفة حول الآفاق المستقبلية المتاحة.

أولاً: سطحية الازدهار الاقتصادي في مرحلة ما قبل الحرب

١ ـ قد لا يكون من الضروري التوسع في تحليل الأوضاع الاقتصادية ـ الاجتماعية، التي كانت سائدة في مرحلة ما قبل الحرب، الا بما يخدم اغراض البحث الذي نحن في صدده، وبما يساهم في تفسير العلاقة اللاحقة بين تطور الحرب الاهلية من جهة، وتطور الأوضاع الاقتصادية ـ الاجتماعية من جهة ثانية. ولعل أهم ما ينبغي التوقف عنده في هذا المجال، هو تقويم الافكار الشائعة حول ظاهرة الازدهار الاقتصادي في مرحلة ما قبل الحرب.

ان المؤشرات الاقتصادية المتاحة عن تلك المرحلة تشير الى حصول نمو اقتصادي فعلي حثيث. فمعدل النمو الاقتصادي السنوي بلغ وسطياً نحو ٥,٨ بالمائة[(١)] خلال السنوات العشر التي سبقت الحرب (١٩٦٥ ـ ١٩٧٤). كما بلغت نسبة التوظيفات الرأسمالية السنوية الثابتة، خلال الفترة ذاتها، نحو ٢٠ بالمائة وسطياً من الناتج المحلي الاجمالي، وهذه النسبة المرتفعة انعكست ايجاباً على تطور الانتاجية في البلاد. كذلك، فإن ميزان المدفوعات اللبناني شهد، على امتداد هذه الفترة، فائضاً مطرداً، وذلك بفعل الارتفاع في قيمة التحويلات والعائدات المترتبة عن تصدير الخدمات، اضافة الى الارتفاع الملحوظ في قيمة الصادرات التي بلغ معدل نموها السنوي ـ مقوّمة بالدولار الامريكي ـ نحو ٣١ بالمائة، متجاوزاً بذلك ضعفي معدل نمو المستوردات السنوي في الفترة ذاتها، والبالغ نحو ١٥ بالمائة[(٢)]. وكان من الطبيعي، في ظل هذه الأوضاع، ان يتدعم احتياط مصرف لبنان من العملات الاجنبية، وقد ارتفع هذا الاحتياط بمعدل سنوي قدره ٣٢,٦ بالمائة[(٣)] خلال العقد الذي سبق تفجر الحرب. كذلك كان من الطبيعي ان يتعزز سعر صرف الليرة الخارجي تجاه العملات الاجنبية الرئيسية، وقد ارتفع هذا السعر من ٣,٢٧ ل.ل. للدولار الواحد عام ١٩٧٠، الى نحو ٢,٣ ل.ل. عام ١٩٧٥. وتنبغي الاشارة الى أن النمو الاقتصادي المحقق في تلك الفترة، قد تزامن مع تطور وتحول وتنوع في ادوار الوساطة التي كان يضطلع بها لبنان بين الداخل العربي من جهة، والسوق الرأسمالية العالمية من جهة ثانية. فإزاء التشبع النسبي في

---

(١) استناداً الى ارقام المحاسبة الوطنية اللبنانية، مديرية الاحصاء المركزي.

(٢) استخلصت هاتان النسبتان من تطور أرقام الصادرات والمستوردات (بالدولار الامريكي) الواردة في احصاءات التجارة التي ينشرها صندوق النقد الدولي.

(٣) ناصر السعيدي، **النتائج الاقتصادية للحرب في لبنان** (بيروت: مركز الدراسات اللبنانية، ١٩٨٦).

قطاع الخدمات في أواسط الستينات، اتجه لبنان الى تطوير بعض الصناعات الخفيفة والاستهلاكية، ذات الطابع التصديري، على نحو يلبي حاجات السوق العربي، وينسجم مع التعديلات المستجدة في التقسيم الدولي للعمل. وقد انعكس نمو هذه الصناعات في ارتفاع قيمة التوظيفات الصناعية خلال النصف الاول من السبعينات، بنسبة سنوية وسطية قدرها ٢١ بالمائة في مقابل ٧ بالمائة سنوياً خلال الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٧٠[٤]. وقد تجاوز معدل نمو الانتاج الصناعي في النصف الأول من السبعينات معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، الامر الذي ترجم بازدياد حصة القطاع الصناعي بما في ذلك الطاقة والكهرباء، الى نحو ٢٠ بالمائة من هذا الناتج عشية الحرب، بحسب بعض التقديرات، وترجم كذلك بازدياد حصته من اجمالي القوى العاملة الى نحو ٢٥ بالمائة في الفترة ذاتها. ان هذه «الطفرة» الصناعية، المتكيفة مع تقسيم داخلي للعمل يهيمن فيه قطاع التجارة والخدمات، قد خلقت الانطباع بأن هذا النسق من اقتصاد «الأمة الصغير» (Economie de petitte Nation) الشديد الانفتاح على الخارج، قادر على توفير الازدهار الاقتصادي وتأمين ديمومته، وعلى تدعيم الأسس المتينة للنمو الاقتصادي المطرد والمتواصل والمتواتر ذاتياً (Auto-centré) في المدى البعيد. ولكن هل كان هذا الانطباع في مكانه؟

٢ ـ اذا كان من المؤكد ان ازدهاراً في بعض مؤشرات النشاط الاقتصادي قد تحقق في العشرية التي سبقت الحرب، وبخاصة في النصف الأول من السبعينات، فإنه من المؤكد أيضاً أن هذا الازدهار، لم يكن ليخفي عمق الاختلالات البنيوية في التركيبة الاقتصادية ـ الاجتماعية في تلك الفترة. فهذه التركيبة كانت تتسم بضحالة قاعدتها الانتاجية، وبتخصصها القطاعي الوحيد الجانب القائم على التجارة والخدمات (نحو ٧٠ بالمائة من الناتج المحلي في تلك الفترة)، وبانكشاف هائل على الخارج، وبتبعية شديدة للسوق العالمية، اضافة الى عجز تجاري مزمن، وعجز غذائي متفاقم بسبب استيراد انماط استهلاك لا تنسجم ومستوى تطور القوى المنتجة في البلاد[٥]. ثم إن «العقلانية الاقتصادية» (Rationnalité économique) التي حكمت هذه التركيبة، كانت متخلفة حتى عن مستلزمات النمو الرأسمالي نفسه، إذ استندت الى فهم شديد التخلف لمبادىء الاقتصاد الحر، يذكّر بأشكال من الحرية الاقتصادية، كانت سائدة في بلدان اوروبا الغربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، اثناء البدايات الاولى للنمو الرأسمالي. ان هذا النسق من الاقتصاد الحر، كما هو ممارس في لبنان، لم يفرض أي ضوابط أو قيود فعلية تحول دون فوضى النمو، في مجالي الانتاج والاستهلاك، ودون بروز اعناق الاختناق. كما انه لم يضع أي ضوابط على حركة الأموال، حتى لو كانت هذه الحركة تناقض في بعض جوانبها المصلحة العامة للبلاد، واستند الى نظام ضريبي فريد من نوعه، يكاد لا يفرض اعباء جدية على رأس المال[٦]. وعلى قاعدة هذه العقلانية الاقتصادية المتخلفة عن مستلزمات النمو الرأسمالي نفسه، تأسست جملة من الظاهرات التي شكلت سمات بارزة في التركيبة الاقتصادية ـ الاجتماعية السائدة: فمن التركيز الشديد للبنى التحتية الاساسية في العاصمة وبعض ضاحيتها، الى هشاشة عملية الانماء الزراعي (ضعف

---

(٤) **الغلاء وارتفاع تكاليف المعيشة في لبنان** (بيروت: مؤسسة البحوث والاستشارات، ١٩٨٠).

(٥) لن نتوسع كثيراً في تحليل هذه الخصائص وابراز المؤشرات الاحصائية المعبرة عنها، لأنه جرى تناولها على نطاق واسع في الأدبيات الاقتصادية لمرحلة ما قبل الحرب.

(٦) لم تتجاوز ضريبة الدخل في موازنة عام ١٩٧٥ نسبة ٧ بالمائة من اجمالي الواردات، مع العلم بأن جزءاً غير قليل من هذه الضريبة يدفع من قبل الاجراء والموظفين. وعلى العموم قلما تجاوزت هذه النسبة ١٠ بالمائة من مجموع الواردات العامة خلال العقود الثلاثة المنصرمة.

مردودية المشروع الاخضر، عدم وجود شبكة للتسليف الزراعي...)، الى اجهاض المشاريع المائية الانمائية الرئيسية لا سيما مشروع ري الجنوب من الليطاني، الى تحديد سقف عملية التصنيع ضمن حدود الصناعات الاستهلاكية الخفيفة والتجميعية ذات القيمة المضافة المتدنية نسبياً، الى فشل التدخلات الانمائية المحدودة التي قامت بها الدولة، بما في ذلك التدخلات التي أرسى الحكم الشهابي دعائمها، الى الافراط في استعمال الادارة كأداة للسمسرات والاثراء غير المشروع، الى التخلي عن أي شكل جدي من أشكال البرمجة والتخطيط والاهمال المتعمد للاحصاءات، وصولاً الى استسهال الربح السريع، وتفضيل الحربقة والشطارة ومنطق الصفقة على النشاط الاقتصادي الملموس والمنتج والمولد للدخل. وما تنبغي الاشارة اليه ان هذه الظاهرات، قد تزامنت مع توطّد الاتجاهات الاحتكارية في غالبية قطاعات الاقتصاد اللبناني. فاستيراد المواد الغذائية الاساسية كان يخضع لنوع من احتكار القلة[٧] (Oligopole)، وكذلك استيراد الأدوية[٨]. كما ان النسبة العظمى من الانتاج الصناعي كان يستأثر بها عدد محدود جداً من المؤسسات الصناعية[٩]. وقد اظهر المسح الشامل للمؤسسات الصناعية عام ١٩٧١، ان الاتجاه نحو تمركز العمالة آخذ مداه في معظم فروع القطاع الصناعي، بالمقارنة مع نتائج المسحين الصناعيين الصادرين عام ١٩٥٥ وعام ١٩٦٦. وفي القطاع الزراعي، أظهر المسحان اللذان قامت بهما وزارة الزراعة بالتعاون مع منظمة الأغذية الدولية، عامي ١٩٦٠و١٩٧٠، ان اتجاهات التمركز كانت شديدة البروز على صعيد توزع الحيازات بحسب شرائح المساحات المختلفة[١٠]، في الوقت الذي كان النزوح الداخلي الكثيف من الأرياف الى المدن، وبخاصة العاصمة وضواحيها، يعكس الخراب التدريجي المتزايد للزراعات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما البعلية منها. ولم ينج القطاع المصرفي، هو أيضاً، من ظاهرة تعاظم الاتجاهات المعبرة عن التمركز والاحتكار، سواء لجهة تركز جزء كبير من تسليفات المصارف على عدد محدود جداً من زبائن هذه المصارف، أم لجهة تركز جزء متزايد من الودائع والتسليفات لدى عدد محدود من المصارف الكبرى. وما من شك في أن بروز التضخم في تلك الفترة[١١] ـ أي قبل تفجر الحرب الأهلية ـ لم يكن منفصلاً عن مجمل هذه الظاهرات التي كانت في طور التكون والنشوء أو الترسخ والتأصل.

٣ ـ في ضوء هذه السمات التي تميّزت بها التركيبة الاقتصادية ـ الاجتماعية اللبنانية، في مرحلة ما قبل الحرب، برز تناقض صارخ بين الازدهار الاقتصادي النسبي المحقق في تلك المرحلة، وبين سوء توزيع ثمرات هذا النمو على القطاعات والمناطق والفئات الاجتماعية المختلفة. فقد انحصرت ظاهرات الازدهار في عدد محدود من القطاعات (أو في بعض فروعها)، وفي جزء بسيط من المناطق، ولدى شريحة ضيقة جداً من الفئات الاجتماعية التي استفادت من هذا النسق من النمو

---

(٧) **الغلاء وارتفاع تكاليف المعيشة في لبنان**.

(٨) **سوق الدواء في لبنان وسوريا والاردن: دراسة مقارنة** (بيروت: مؤسسة البحوث والاستشارات، ١٩٨١).

(٩) Claude Dubar et Salim Nasr, *Les Classes sociales au Liban* (Paris: Presse de la Fondation nationale des sciences politiques, 1976), p. 79.

(١٠) على الرغم من عدم دقة نتائج المسح العائد الى عام ١٩٧٠، فان هذه النتائج تشكل المرجع الوحيد حول توزع الحيازات بحسب مساحتها.

(١١) بلغ معدل التضخم السنوي في النصف الأول من السبعينات، نحو ٧ بالمائة في السنة وسطياً في مقابل نحو ٢ بالمائة في النصف الثاني من الستينات.

الاقتصادي الذي كانت تكتنفه الاختلالات على غير صعيد. ولم تخل ظاهرات الازدهار هذه، في بعض الاحيان، من سمات طائفية، إذ استفادت منها برجوازيات بعض الطوائف أكثر مما استفادت منها برجوازيات طوائف أخرى[١٢]، الأمر الذي خلق أوهاماً - أو استخدم لخلق أوهام - بوجود طوائف مستفيدة بكاملها وطوائف محرومة بكاملها، مع العلم بأن ظاهرات الفقر لم تكن يوماً محصورة في طائفة محددة، بل كانت تخترق، وان بنسب متفاوتة، جميع الطوائف في البلاد[١٣]. ان هذه الوقائع والاعتبارات، تدفعنا الى القول بأن الاكتفاء بوصف المرحلة التي سبقت الحرب بأنها مرحلة ازدهار اقتصادي، ليس إلّا، يعتبر أمراً منقوصاً، ولا يعكس إلا جانباً من الحقيقة، متجاهلاً الجانب الآخر المتمثل في حدة الأزمة الاجتماعية التي أفضى اليها هذا النسق من النمو الاقتصادي في تلك المرحلة. ومن الأهمية بمكان، في هذا المجال، الاشارة الى أن غالبية الاقتصاديين اللبنانيين، اعطوا الأولوية - في تناولهم للتطور الاقتصادي/ الاجتماعي آنذاك - لقضايا الانتاج على حساب قضايا التوزيع، منخرطين بذلك إما في التنظير للأمر الواقع وتبريره بشكل مسطح وأحياناً مبتذل، وإما في تقديم تفسيرات له، مستندة الى مقاربات تقليدية (كلاسيكية) أو تقليدية جديدة (نيوكلاسيكية)[١٤] ذات فائدة من دون شك، ولكنها قاصرة عن الاحاطة بدينامية العلاقات الاجتماعية وبالصراعات الموضوعية المتأتية عنها. ولا بأس من التذكير هنا أن الادبيات الاقتصادية التي تناولت المسألة الاقتصادية - الاجتماعية خلال العشرية التي سبقت تفجر الحرب الأهلية، كانت أقل عمقاً وشمولاً وجرأة وموضوعية من تلك التي شاعت اثناء سنوات الحكم الشهابي، اذ تمخض هذا الحكم عن بروز تيارات فكرية اصلاحية، تناولت بإسهاب مظاهر الخلل في توزيع الثروة والدخل الوطنيين، وعلاقته بالتفاوت الحاد بين نمو المناطق والقطاعات المختلفة، وتوصلت - من خلال دراسات بعثة «ايرفد» عام ١٩٦٠ ومن خلال دراسات وزارة التصميم و«الندوة اللبنانية» - الى خلاصات أساسية أبرزها ان المشكلة الاجتماعية هي المشكلة الأولى والأهم التي تواجه لبنان[١٥]. إلا أن تقصير وقصور الأدبيات الاقتصادية، عشية الحرب، عن تحليل وبلورة معطيات الأزمة الاجتماعية وخصائصها، وعن اقتراح حلول لها، وحث السلطة السياسية على تبني هذه الحلول، ان ذلك لا يعني ان هذه الأزمة لم تكن قائمة ومستفحلة. فتجاهل الأزمة أو انكارها أو التقليل من شأنها لا يغير من الحقيقة شيئاً في نهاية المطاف. ولعل أبلغ تعبير صارخ عن هذه الأزمة، التي نمت وترعرعت في أحشاء الازدهار الاقتصادي، اتساع وتعاظم حزام البؤس حول العاصمة على امتداد العشرية التي سبقت الحرب، مع ما انطوى عليه هذا الاتساع من دلالات ومؤشرات تختزل معظم جوانب الأزمة[١٦]: النزوح شبه القسري من الريف بسبب

(١٢) مؤسسة البحوث والاستشارات (بيروت)، «مذكرة حول الانتماء الطائفي لاصحاب المنشآت الصناعية ومؤسسات تجارة الجملة في لبنان،»(١٩٧٩).

(١٣) كان حضور المسيحيين كثيفاً بين عمال الصناعة عشية الحرب، كذلك فان مسيحيي المناطق - الاطراف كانوا في معظمهم يعيشون أوضاعاً بائسة، وكانت الأزمات الزراعية تطاول المزارع المسلم والمسيحي على حد سواء، وكذلك الحال بالنسبة الى الحرفيين.

(١٤) تفسير مسألة التوزيع من زاوية تعويض عوامل الانتاج استناداً الى انتاجيتها الحدية، أو من زاوية العرض والطلب أو من زاوية «نظرية التفاوض»، أو حتى من زاوية سياسات المداخيل «وإعادة التوزيع».

(١٥) أنظر على سبيل المثال عرضاً مكثفاً لهذه الخلاصات في:
Institut de recherhe et de formation en vue du développement harmonisé, *Le Liban au tournant* (Beyrouth: IFD, 1963).

(١٦) انظر حول مظاهر الأزمة الاجتماعية، سلسلة مقالات كتبها ايريك رولو، في: *Le Monde*, 20-25/9/1975.

خراب الزراعات البعلية التدريجي، وما ولّده ذلك من تعاظم في «العوامل الطاردة» من الارياف وسط غياب البدائل المناسبة وعجز البنى المدينية عن استيعاب هذا النزوح بسبب الخلل في انتاج وتوزيع السلع والخدمات العامة الأساسية، الاختلالات العميقة في سوق العمل، وعدم قدرة التركيبة الاقتصادية التي يستقطبها قطاع الخدمات والتجارة على استيعاب الوافدين الجدد الى هذه السوق، ضعف آليات وأدوات الحماية الاجتماعية، وهشاشة نظام التقديمات الاجتماعية، انخفاض القوة الشرائية للأجور بالتزامن مع بداية بروز ظاهرة التضخم في تلك الفترة، استعصاء مشكلة السكن، وغياب دور الدولة الموازن في انتاج وتمويل وتوزيع هذه السلعة الحيوية، التي يتسم الطلب عليها بمرونة ضعيفة جداً، التفاوت الصارخ في مستويات المداخيل، وفي مستويات الانفاق والمعيشة، انعدام هموم «اعادة التوزيع» في سياسة الانفاق والواردات العامة. وليس خافياً أن هذه الظاهرات قد أفرزت تحركات اجتماعية ونقابية في النصف الأول من السبعينات، كانت الأشد كثافة في تاريخ لبنان الحديث[١٧]، وطاولت مختلف المناطق اللبنانية. وانه لذو دلالة ان يشهد النصف الأول من السبعينات تنفيذ ٣ اضرابات عمالية عامة، في حين لم ينفذ الا اضراب عمالي عام واحد خلال نحو ربع قرن بين عام ١٩٤٦ - عام صدور قانون العمل اللبناني - وعام ١٩٧٠. ان عملية الفرز الاجتماعي التي شهدتها البلاد في النصف الاول من السبعينات، كانت تؤسس لتوازنات اجتماعية وطبقية، وبالتالي سياسية من نوع جديد، تتجاوز حدود الانقسامات الطائفية والمناطقية التي كانت وظيفة النظام السياسي الطائفي ان يعيد انتاجها باستمرار[١٨]. وفي هذه الظروف بالذات، جاءت الحرب الاهلية لتضع حداً لعملية الفرز هذه وللتوازنات الجديدة التي كانت ستفضي اليها.

في ضوء ماسبق، يمكن القول إن تفجر الحرب الأهلية لم يكن معزولاً عن تفاقم الازمة الاجتماعية في البلاد. والادعاء بأن هذه الحرب كانت فقط وليدة المؤثرات الخارجية المرتبطة بعوامل الصراع العربي - الاسرائيلي وتحديداً بالعامل الفلسطيني، يشكل افتئاتاً على الحقيقة. فمن دون الانتقاص من دور هذه المؤثرات، لم تكن هذه الأخيرة لتفعل فعلها المباشر والكبير في تفجير هذه الحرب، لو لم تكن البنى الداخلية، السياسية والاجتماعية، مهيأة لتلقّي هذا الفعل والاستجابة اليه. بهذا المعنى يمكن القول إن الحرب الأهلية انخرطت في سياق منطق تطور الأزمة الاجتماعية في البلاد، فيما اضطلعت عوامل النزاع الاقليمي بدور الصاعق المفجر لهذه الحرب. «فالخصومات الاقليمية الحادة، والاستياء الداخلي الناجم عن ادارة فوضوية فاسدة للنظام اللبناني من قبل نادي الأعيان السياسيين التقليديين»[١٩] كانا وراء هذا الوضع المضطرب الذي نشأ في لبنان، والذي مهّد أمام تفجر الحرب فيه.

ثانياً: تطور الأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية في ظل الحرب

لا بد في مستهل هذا الجزء من تسجيل ملاحظتين رئيسيتين، تتصلان بأدوات البحث ومنهجيته:

(١٧) علي الشامي، «تطور الطبقة العاملة في الرأسمالية اللبنانية المعاصرة،»(أطروحة دكتوراه، جامعة غرينوبل، فرنسا، ١٩٧٨)، انظر الفصل الخاص بتطور الحركة الاضرابية في لبنان قبل الحرب.

(١٨) Claude Dubar, «Liban: Affrontements confessionnels, question nationale et lutte de classe,» *Revue nouvelle critique* (mars 1976).

(١٩) جورج قرم في، ندوة «المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية»، باريس، نيسان/ابريل ١٩٨٦.

الأولى: إن الباحث، في معرض دراسته لتطور الأوضاع الاقتصادية ـ الاجتماعية خلال الحرب، يصطدم بمشكلة كبيرة، تتمثل في انهيار القاعدة الاحصائية في لبنان. فغالبية الاحصاءات، التي تتمتع بقدر مقبول من المصداقية العلمية، تعود الى ما قبل الحرب. وعلى سبيل المثال ليست ثمة معطيات موثوقاً بها حول تطور الكليات الاقتصادية في مرحلة ما بعد الحرب، لأن آخر الاحصاءات الصادرة عن المحاسبة الوطنية تعود الى اوائل السبعينات(٢٠). كذلك، فإن آخر مسح زراعي هو ذلك الذي نفذته وزارة الزراعة بالتعاون مع منظمة الفاو عام ١٩٧٠. كما ان آخر دراسة ميدانية شاملة حول القوى العاملة في لبنان هي تلك التي اجرتها مديرية الاحصاء المركزي عام ١٩٧٠. اما دراسة ميزانية الأسرة فهي ترجع الى عام ١٩٦٦، ولا تزال الدولة تعتمد على تثقيلاتها (Pondérations) في احتساب مؤشر أسعار الاستهلاك(٢١). كذلك، فإن آخر مسح للمؤسسات الصناعية يعود الى عام ١٩٧١، ويجري منذ فترة تنفيذ مسح صناعي جديد ولكن نتائجه لم تظهر بعد، وثمة شكوك كبيرة حول ظروف تنفيذ هذا المسح في الأوضاع الاستثنائية الراهنة. كما ان آخر مسح للمؤسسات الاقتصادية العاملة في لبنان يرجع الى عام ١٩٧٣، وقد حالت الحرب الأهلية دون نشر نتائجه الكاملة بسبب الدمار الذي أصاب مديرية الاحصاء المركزي في جولات الحرب الأولى. وحتى الاحصاءات المصرفية ـ التي لم يتوقف اصدارها خلال فترة الحرب ـ فإن مدلولاتها قد تعدّلت بشكل جذري نتيجة عوامل عدة بينها، تغير علاقات القطاع المصرفي بقطاعات الاقتصاد الاخرى خلال الحرب، واستفحال التضخم عاماً بعد عام وعدم وضوح الاستعمالات النهائية للتسليفات المصرفية، اضافة الى عدم اشتمال الاحصاءات المصرفية على تفاصيل كافية. ان هذه الاعتبارات تفرض الحيطة والحذر في التعامل مع الارقام المتداولة، ولكن مع ذلك يبقى من الضروري ـ كلما كان ممكناً ـ الاستناد الى بعض التقديرات والاحصاءات الجزئية المتاحة، والى نتائج بعض الدراسات القطاعية الخاصة بهذا الحقل أو ذاك من حقول النشاط الاقتصادي ـ الاجتماعي. واضافة الى هذا الجانب التكميمي، سوف تركز الورقة على الظاهرات النوعية الجديدة التي أفرزها تطور الأوضاع الاقتصادية ـ الاجتماعية في ظل الحرب.

الثانية: إن تطور الأوضاع الاقتصادية ـ الاجتماعية لم يخضع لمنطق واحد، خلال سنوات الحرب الثلاث عشرة، بل مرّ في مراحل عدة، هي المراحل نفسها التي مرت بها الحرب. فكما ان الحرب شهدت ثلاث مراحل مميزة: الأولى تمثلت في حرب السنتين (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦)، والثانية امتدت بين عام (١٩٧٧) وتاريخ الغزو الاسرائيلي للبنان عام (١٩٨٢)، والثالثة تلت هذا الغزو، فإن الأوضاع الاقتصادية شهدت بدورها، ثلاث مراحل متطابقة: مرحلة الصدمة الأولى (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦)، ثم مرحلة التكيّف (١٩٧٧ ـ ١٩٨٢) وصولاً الى مرحلة الانهيار (بعد عام ١٩٨٢). لقد كان في الامكان تناول كل مرحلة من هذه المراحل الثلاث على حدة، وابراز خصائص تطور الأوضاع والظاهرات الاقتصادية ـ الاجتماعية فيها، ولكن خوفاً من تجزئة تحليل هذه الظاهرات بشكل تعسفي ومن الغرق في العرض الوضعي والتكرار، ارتأينا معالجة هذه الأوضاع انطلاقاً من الظروف والمعطيات الراهنة مع التوقف ـ كلما كانت ثمة فائدة من ذلك ـ عند المنعطفات المعبّر عنها في المراحل الثلاث.

---

(٢٠) باستثناء محاولة يتيمة قام بها د. روبير كسباريان بتكليف من مجلس الانماء والاعمار لتقدير الناتج المحلي لعام ١٩٧٧.

(٢١) وضع الاتحاد العمالي العام في لبنان دراسة جديدة حول ميزانية الأسرة عام ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦، ولكن نتائجها لم تعتمد بشكل رسمي.

١ ـ الخسائر الاقتصادية وتطور الناتج المحلي (المقدّر) في ظل الحرب

أحدثت الحرب، منذ عام ١٩٧٥، انخفاضاً حاداً في النمو الاقتصادي. واذا كان غياب القاعدة الاحصائية لا يسمح بوضع تقدير دقيق حول تطور الكليات الاقتصادية الاساسية، وبالتالي، حول حجم الانخفاض في النشاط الاقتصادي، الا أن بعض الدراسات، قد حاولت بأشكال مختلفة ان تكمّم بعض مظاهر هذا الانخفاض، سواء على مستوى هذا القطاع أو ذاك، أم على مستوى الاقتصاد اللبناني ككل. ومن بين هذه الدراسات واحدة أعدها قسم الدراسات في غرفة التجارة والصناعة عام ١٩٧٧(٢٢)، وأخرى وضعتها مجموعة من اساتذة الجامعة الاميركية في العام نفسه بتكليف من الرئيس الحص إثر تعيينه لأول مرة رئيساً للوزراء، وثالثة وضعتها مجموعة من الخبراء العرب والأجانب(٢٣) في الفترة نفسها، وقد تركزت جميعها على محاولة تقويم الخسائر ـ في رأس المال وفي الدخل ـ الناتجة عن حرب السنتين. وقد تفاوتت قيمة الخسائر بين ٢٢ مليار ليرة، بأسعار عام ١٩٧٧ (دراسة الخبراء العرب والاجانب)، و٢٨ مليار ل.ل. بأسعار العام نفسه (دراسة اساتذة الجامعة الاميركية)، مع ضرورة الاشارة الى ان الدراسة الأخيرة أخذت في الاعتبار القيمة المتراكمة للربح الفائت في الناتج المحلي للسنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠. من جهته، قدّر مركز التنمية الصناعية التابع للجامعة العربية ـ في استقصاء ميداني أولي نفّذ عام ١٩٧٧ ـ ان الخسائر في رأس المال الصناعي بلغت (بالاسعار الثابتة) نحو ستمائة مليون ل.ل. خلال حرب السنتين، ولم يشمل هذا التقدير قيمة الخسائر في الدخل الصناعي. ومع استمرار الحرب وتنقلها من منطقة الى أخرى، ومع الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، ثم مع حرب الجبل والضاحية واحداث السادس من شباط/فبراير ١٩٨٤، تعاظمت قيمة الاضرار والخسائر في رأس المال وفي الدخل. وفي دراسة أعدت بطلب من مصرف لبنان عام ١٩٨٤(٢٤) استندت الى نموذج اقتصادي قياسي (Modèle Econométrique) مبسّط، يربط تطور الناتج المحلي الاجمالي الاسمي بتطور قيمة انتاج لبنان من الكهرباء وقيمة المستوردات(٢٥)، أمكن تقدير معدل الانخفاض الوسطي في الناتج المحلي بنسبة ٣,٨ بالمائة سنوياً، خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٢، أي أن الناتج المحلي الاجمالي خلال عام ١٩٨٢، أصبح لا يمثل إلا نحو ٧٣ بالمائة من مستواه عام ١٩٧٤، كما أصبح يقل بنسبة ٧٧,٢ بالمائة عن المستوى الذي كان يفترض ان يبلغه لو لم تقع الحرب (trend). وفي دراسة لاحقة استهدفت تحديث هذه الأرقام، استناداً الى النموذج الاقتصادي ـ القياسي نفسه(٢٦)، تمّ تقدير قيمة الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٨٥ بنحو ٦٠,٦ بالمائة من مستواه عام ١٩٧٤، وبما يقل بنسبة ١١٥ بالمائة عن مستواه المفترض في غياب الحرب. ويستدل من هذه التقديرات ان هبوط الانتاج، وبالتالي تعمق الأزمة، قد تفاقما بشكل ملحوظ بعد الغزو الاسرائيلي

---

(٢٢) غرفة التجارة والصناعة اللبنانية، قسم الدراسات، «الاقتصاد اللبناني وتأثيرات الحرب عليه،» **الاقتصاد اللبناني والعربي** (شباط/فبراير ١٩٧٧).

(٢٣) نشرت اجزاء منها في مجلة: *Economiste du Tiers Monde*, no. 22(1977).

(٢٤) ناصر السعيدي، «الحرب والاعمار والدين العام،» دراسة نفّذت بطلب من مصرف لبنان (جنيف، ١٩٨٤).

(٢٥) تحددت بموجب هذا النموذج العلاقة بين المتغيرات الثلاثة كالآتي:

$$\text{Log}(NGDP)_t = 5.55 + 0.52\,\text{Log}(EP)_t + 0.13\,\text{Log}(IMP)_t$$

(٢٦) Nasser H.Saidi, *Economic Consequences of the War in Lebanon,* Papers on Lebanon, 3 (Oxford: Center for Lebanese Studies, 1986).

عام ١٩٨٢، حيث تضاعف وسطياً معدل انخفاض الناتج المحلي السنوي بالمقارنة مع سنوات الحرب الأولى الممتدة لغاية عام ١٩٨٢. وقد قدّرت الخسائر المباشرة الناتجة عن الحرب معبّراً عنها بالربح الفائت في الناتج المحلي الكامن (Potentiel) - استناداً الى هذا النموذج - بنحو ٦٣ مليار ليرة لبنانية بين عام ١٩٧٥ وعام ١٩٨٥ (بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٤)، وبنحو ٥٥٠ مليار ل.ل. بالاسعار الجارية (نيسان/ابريل ١٩٨٦)[٢٧]، ولا يشمل هذا التقدير الخسائر البشرية نفسها، ولا الانخفاض الذي أحدثته الحرب في مخزون الثروة البشرية. وتشير معطيات جزئية متاحة، الى ان الناتج المحلي قد ظل مستقراً خلال عام ١٩٨٦، بعدما عوّض التحسن النسبي في أداء قطاعات الانتاج الانخفاض المستمر الحاصل في قطاع التجارة والخدمات. وتعكس هذه الارقام الانخفاض المريع في حجم السلع والخدمات (القيمة المضافة) المنتجة من قبل المقيمين في لبنان خلال سنوات الحرب. وإذ تنبغي الاشارة الى أنه أمكن تعويض جزء من هذا الانخفاض من خلال تدفق التحويلات الواردة من غير المقيمين، لا سيما في الفترة التي سبقت الغزو الاسرائيلي للبنان، وسبقت تبخر الطفرة النفطية في بلدان الخليج - حيث قاربت قيمة هذه التحويلات في بعض الاحيان الملياري دولار سنوياً[٢٨] - إلا أن التراجع الحاد في الناتج المحلي الإجمالي، قد عكس جملة من التغييرات والتحولات الاقتصادية - الاجتماعية ذات الطابع البنيوي، التي تركت - وسوف تترك - بصماتها الواضحة في التركيبة الاقتصادية - الاجتماعية اللبنانية.

٢ - التحولات في البنية الاقتصادية - الاجتماعية في ظل الحرب

لا يمكن تلمس النتائج الاقتصادية التي أفرزتها الحرب من خلال الاكتفاء برصد تقديرات الناتج المحلي. فهذا المؤشر العام، على أهميته، ليس كافياً لتبيان ما طرأ من تغيرات عميقة في التركيبة الاقتصادية اللبنانية. والواقع ان هذه التغيرات كانت شاملة وعميقة وشديدة التداخل، وقد بدأ بعضها في البروز قبل بداية الحرب، فيما برز بعضها الآخر في مرحلة لاحقة، لا سيما بعد الغزو الاسرائيلي الذي شكّل، نقطة تحول في المسار الاقتصادي للبلاد. وفي معظم الأحوال، استمدت هذه التحولات الاقتصادية - الاجتماعية المستجدة في ظل الحرب، جزءاً كبيراً من ديناميتها من تلك الخصائص والسمات، التي كانت تميز التركيبة الاقتصادية - الاجتماعية عشية الحرب (كما سنبين ذلك لاحقاً في سياق التحليل). وبإيجاز شديد، يمكن تناول أهم هذه التحولات والتغيرات على النحو الآتي:

أ - الحرب وتعطل ادوار الوساطة الاقتصادية

كان للخسائر الضخمة في رأس المال وفي الدخل - التي تأتت عن تمادي الحرب - أثر كبير على أدوار الوساطة المالية والخدماتية والتجارية والصناعية، التي اضطلع بها لبنان تقليدياً بين الداخل العربي والسوق الرأسمالية العالمية. فمنذ ان انفجرت السوق التجارية، في وسط العاصمة، وتوزعت اشلاء في المناطق والأحياء، وتعطلت المرافىء الشرعية والمناطق الحرة، وتهدمت مئات

(٢٧) بما يوازي ٢٤ مليار دولار في الفترة ذاتها، أي في نيسان/ابريل ١٩٨٦.

(٢٨) بلغت قيمة التحويلات ٩ مليارات ل.ل. عام ١٩٨٢، أي ما يزيد عن ١,٩ مليار دولار (بأسعار ذلك العام).

المؤسسات في المناطق الصناعية الأساسية[٢٩]، واهتزت صورة المصارف بسبب ما أفرزته الحرب من مشكلات، وفقدت الدولة المتخلعة سيطرتها على مرافقها ومواردها، وتدهورت تجهيزات البنى التحتية الأساسية، وتشرذمت الاسواق وانغلقت المناطق بعضها على بعض، وتراجعت مؤشرات الانتاج في القطاعات كافة... منذ أن شقّت هذه الظاهرات طريقها الى حيز الواقع، تقلصت الى حد كبير قدرات الاقتصاد اللبناني على الاستمرار في لعب دور الوسيط بين الوطن العربي والخارج ولكن الحرب، بما خلّفته من نتائج واضرار، لم تكن وحدها المسؤولة عن تحجيم هذا الدور، بل برزت عوامل اخرى تتصل بالتغييرات التي طرأت على المحيط الاقتصادي العربي نفسه، اثناء الفورة النفطية وبعدها[٣٠]. فقد أدت هذه الفورة الى اطلاق موجات متلاحقة من التوظيفات في مجال البناء التحتي[٣١] والصناعات التحويلية[٣٢]، كما شجعت نشوء مراكز مالية ومصرفية جديدة في المنطقة[٣٣]، وعزّزت حجم التدفقات السلعية والتجارية والمالية والبشرية المباشرة بين أسواق بالداخل العربي والسوق العالمية. وحتى الثروة البشرية - التي كان لبنان يتمتع حيالها بأفضليات مقارنة (Avantages Comparatifs) قياساً على ما هو قائم في بلدان الداخل العربي - فإنها لم تعد حكراً على لبنان، كما كانت في السابق، اذ نشأت في معظم بلدان الخليج طبقة من رجال الأعمال والمال والمصارف، ومن أصحاب المهن والمستثمرين المتمرسين بالتعامل مع الأسواق العالمية[٣٤]، والقادرين على الاستغناء عن الخدمات الوسيطة التي يقدمها اللبنانيون في هذا المجال. ان هذه التغيرات العميقة التي طاولت البنى الداخلية للمحيط الاقتصادي العربي (وبخاصة الخليجي)، وطاولت ايضاً أشكال انخراطه الخارجي في شبكة العلاقات الدولية، كان من الطبيعي ان تؤثر على حجم ووظيفة الدور الاقليمي للاقتصاد اللبناني، وان تضاعف بالتالي من حدة أزمة هذا الاقتصاد في ظل الحرب.

وهكذا نجد أن ادوار الوساطة التي شكلت عاملاً أساسياً من عوامل «الإزدهار الاقتصادي» النسبي قبل الحرب، قد تقلصت، بعد تفجر هذه الأخيرة، وتحولت الى عامل اضافي من عوامل الأزمة في البلاد.

ب - الحرب واهتزاز ركائز قطاع الخدمات

لن تتناول هذه الورقة بالتفصيل مجمل جوانب التغيرات التي استجدت في الهياكل القطاعية للاقتصاد اللبناني، خلال الحرب، بل سوف تكتفي برصد أهم اتجاهاتها. وفي هذا الاطار يمكن القول ان الظاهرة الأبرز، هي تلك التي تمثلت في انهيار فروع رئيسية في قطاع التجارة والخدمات، الذي كان يعتبر حتى عشية الحرب، العمود الفقري للتركيبة الاقتصادية اللبنانية. فقد

(٢٩) الشويفات والناعمة عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦ ثم عام ١٩٨٢، المكلّس وبرج حمود عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦، المنطقة الصناعية في طرابلس عام ١٩٨٣، المدينة الصناعية في زحلة عام ١٩٨٢، مصانع الجنوب عام ١٩٨٢.

(٣٠) كمال حمدان، «أزمة الاقتصاد اللبناني أو انهيار دور الوسيط في المحيط العربي،» ورقة قدّمت الى: الحزب التقدمي الاشتراكي، ندوة رؤى مستقبلية للبنان الغد، بيروت، ٥ - ٦ ايار/مايو ١٩٨٤.

(٣١) شملت هذه التوظيفات بناء الطرقات والاوتوسترادات والفنادق والمدارس والجامعات والملاعب الرياضية ومراكز الاتصالات الدولية والمستشفيات والمرافىء ومستودعات التخزين.

(٣٢) من بين هذه الصناعات، صناعة الالمنيوم والبلاستيك والدهانات والصناعات المعدنية الخفيفة والاسمنت والزجاج والحديد والصلب والكابلات والمشروبات وهياكل السيارات والشاحنات.

(٣٣) لا سيما البحرين وبنسبة أقل في مصر والاردن والكويت.

(٣٤) مكرم صادر، **جمعية المصارف في لبنان: التقرير السنوي عام ١٩٨٣**، ص ٣٥.

انخفضت[35] تجارة الترانزيت عبر مرفأ بيروت عام ١٩٨٦ الى ٧,٣ بالمائة من مستواها عام ١٩٧٤، فيما تراجع حجم البضائع المفرغة الى ٤٢,٧ بالمائة خلال الفترة ذاتها، وكذلك حجم البضائع المشحونة التي لم تعد تمثل الا ٢٤,٣ بالمائة من مستواها عشية الحرب. وفي حين كان حجم الترانزيت يشكل ٢٢,٨ بالمائة من حجم اعمال مرفأ بيروت عام ١٩٧٤، فإنه بات لا يمثل الا ٤ بالمائة منه عام ١٩٨٦. كما تراجع عدد القادمين والمسافرين عبر مطار بيروت بنسبة الثلثين بين عام ١٩٧٤ وعام ١٩٨٦. أما عدد المسافرين الذين يعتمدون مطار بيروت كمحطة ترانزيت، فقد انخفضت نسبتهم الى أقل من واحد بالمائة مما كانت عليه عام ١٩٧٤. كذلك فقد انهارت خدمات السياحة والاصطياف التي كانت تشكل عشية الحرب، نسبة غير قليلة في تكوين الناتج المحلي وفي موارد ميزان المدفوعات. واستناداً الى الاحصاءات الصادرة عن وزارة السياحة، فقد انخفض عدد المؤسسات الفندقية الى الثلث خلال سنوات الحرب، كما تراجعت نسبة الاشغال للسرير الواحد من ٦٠,٩ بالمائة الى ٢٢,١ بالمائة، وذلك على الرغم من انخفاض عدد الغرف المتاحة في فنادق بيروت الى ربع ما كانت عليه عشية الحرب. وهبط في الوقت ذاته الطلب الخارجي على خدمات التعليم والاستشفاء في لبنان، وذلك بالتزامن مع انخفاض نسبة الطلاب الاجانب في الجامعات المحلية وبخاصة في الجامعة الاميركية[36]. وقد انسحبت الأزمة ايضا على موقع بيروت كمركز لخدمات المواصلات والاتصالات بسبب انعدام التجهيز والصيانة. وحتى القطاع المصرفي الذي اعتبر قبل الحرب أنه «قجة الوطن العربي»، والذي ظل في منأى عن الأزمة، نسبيا، خلال المراحل الأولى من الحرب، فإنه ما لبث ان خضع لمفاعيل هذه الأزمة بعد الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، وما خلّفه من شكوك حول المستقبل السياسي للبلاد، وحول وحدة شعبها واراضيها ومؤسساتها. وعلى الرغم من ارتفاع الميزانية الاجمالية للمصارف نحو ٣٧ ضعفا بين عام ١٩٧٤ وعام ١٩٨٦ (بالأسعار الجارية)، فإن هذا الارتفاع الإسمي لم يخف حدة التراجع في نشاط هذا القطاع: فبالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٤، انخفضت ميزانية المصارف خلال سنوات الحرب، وبلغت نسبة التراجع الفعلي في حجم نشاط المصارف ٨,٥ بالمائة عام ١٩٨٤، ثم ١١,١ بالمائة عام ١٩٨٥، وتلاها انخفاض آخر بنسبة ٢٥,٤ بالمائة عام ١٩٨٦[37]. وبرزت على الصعيد المصرفي ظاهرات معقدة ومتناقضة، وبعضها كان مصدرا للتشاؤم والقلق: انخفاض نسبة الودائع بالليرة اللبنانية من ٧٠,٥ من مجموع الودائع عام ١٩٧٤، الى ٢٧,٤ بالمائة فقط في نهاية عام ١٩٨٦، والى أقل من ٢٠ بالمائة في أواخر عام ١٩٨٧، وتزامن هذا الانخفاض مع هروب الرساميل الى الخارج، وتركز نسبة متزايدة من الودائع والتسليفات والأموال الخاصة في المصارف العشرة الأكبر حجما، وانخفاض حجم العمليات[38] بين البنوك اللبنانية والبنوك المراسلة في الخارج، وتعاظم مشكلة الديون المشكوك في تحصيلها، وانخفاض نسبة الملاءة[39] من ٤ بالمائة عام ١٩٧٤، الى ٠,٩ بالمائة عام ١٩٨٦، والانخفاض النسبي في التسليفات ـ خصوصاً التسليفات الى

(٣٥) استخلصت هذه النسب من الارقام الواردة في التقرير السنوي لمصرف لبنان عام ١٩٨٦، ومن مجلة «ايكو شيفر» الاقتصادية اللبنانية لعام ١٩٨٧:
Ecochiffres (Liban), (1987).

(٣٦) انخفضت هذه النسبة في الجامعة الاميركية الى الثلث بين عام ١٩٧٤ وعام ١٩٨٣، ثم واصلت تراجعها الحاد بعد أحداث السادس من شباط/فبراير ١٩٨٤.

(٣٧) Freddie Baz, «Les Banques au Liban,» *Ecochiffres* (1987).

(٣٨) الامر الذي فرض رفع نسبة المؤونات الاجمالية من ١,٨ بالمائة من مجموع المطلوبات عام ١٩٧٤ الى ٦,٦ بالمائة عام ١٩٨٦.

(٣٩) نسبة الأموال الخاصة من اجمالي الموجودات.

القطاعات المنتجة ـ[40] بالمقارنة مع تطور الودائع، وتدهور نوعية التسليفات والضمانات العائدة اليها، وتركز نحو ٨٣ بالمائة من هذه التسليفات (عام ١٩٨٦)، في أيدي ٧ بالمائة فقط من مجموع المستفيدين من تسليفات المصارف، وتعاظم أهمية السيولة على حساب تمويل النشاط الاقتصادي، وازدياد حصة الدولة المطرد من مجموع التسليفات، وتدهور رأس المال التشغيلي وغير ذلك من المؤشرات.

وبايجاز شديد يمكن الاستنتاج بأن الركائز الأساسية لقطاع الخدمات قد تعرضت، خلال الحرب، للاهتزاز. وما من شك في أن جزءاً من هذا الاهتزاز يستمد جذوره من تلك الخصائص التي تميزت بها التركيبة الاقتصادية ـ الاجتماعية قبل الحرب: غلبة النشاطات غير المنتجة، تمفصل بنى الخدمات نحو الخارج (Extraversion)، فوضى النمو الاقتصادي، ضعف ادوات وآليات الرقابة على المصارف، استسهال الربح وسيادة منطق الحربقة والصفقة.

ج ـ الحرب وأزمة القطاعات الاقتصادية المنتجة

قد لا تسمح المعطيات الاحصائية المتاحة بتوفير معالجة دقيقة ومفصلة لأوضاع القطاعين الصناعي والزراعي خلال الحرب، إلا أن ما هو متوافر، من معطيات جزئية ومن تقديرات، يتيح استخلاص أهم اتجاهات تطور هذين القطاعين في تلك الفترة. ولا بد من التأكيد بادىء ذي بدء على أن هذين القطاعين قد تعرضا، كالقطاعات الأخرى، لخسائر كبيرة في رأس المال وفي الدخل. بل لعل هذين القطاعين تضررا من تأثيرات الحرب أكثر من القطاعات الأخرى: فحركية رأس المال الصناعي والزراعي كانت محدودة جداً، اذا ما قيست بحركية رأس المال التجاري والمصرفي، وتأثير تشرذم الاسواق عليهما ـ خصوصاً بعد الغزو الاسرائيلي ـ كان أكبر بكثير من تأثيره على القطاعات الأخرى. ثم ان عملية التفريغ كانت أسهل فيما خصّ التجار والمصرفيين مما كانت بالنسبة الى قطاعي الصناعة والزراعة. كما ان اتجاهات انتشار اليد العاملة الصناعية والزراعية لم تكن على الدوام متوافقة مع اعادة انتشار رأس المال الصناعي والزراعي بعد الحرب، مما أوجد في فترة معينة «مصانع ومزارع دون عمال وعمالاً دون مصانع ومزارع».

(١) ان الضرر الذي أصاب القطاع الصناعي كان متفاوتا بحسب المناطق والفروع. ويستدل من معطيات جزئية ان اللامركزية الاقتصادية القسرية التي فرضتها ظروف الحرب المتنقلة والمتمادية، قد تمخضت عن اعادة تموضع جغرافي (Délocalisation) للمنشآت الصناعية، تركزت بنتيجته نسبة أكبر من هذه المنشآت في الشطر الشرقي من العاصمة وضاحيتها الشمالية[41]. وقد تمّت في وقت قصير نسبياً إعادة تأهيل الجزء الأعظم من المراكز الصناعية في تلك المناطق. اما تفاوت الضرر بحسب الفروع فقد اندرج ضمن الاتجاهات التالية: ففي حين ان صناعات أساسية بديلة للمستوردات ـ كانت تستفيد بنسبة أو بأخرى من نظام الحماية الجمركية الذي كان معمولاً به قبل تفجر الحرب الأهلية[42] ـ تحجمت أو انهارت بفعل شيوع التهريب عبر

(٤٠) حصلت الزراعة والصناعة والبناء على ٢٨,٢ بالمائة من التسليفات عام ١٩٨٦ مقابل ٣٠,٣ بالمائة منها عام ١٩٧٤.

(٤١) يقدر امين عام جمعية الصناعيين ان يكون أكثر من ٧٥ بالمائة من الانتاج الصناعي مصدره هذه المناطق.

(٤٢) مثل صناعة النسيج وصناعات الاخشاب والمفروشات والجلود.

المرافىء غير الشرعية (وفي بعض الاحيان عبر اسرائيل)، فإن صناعات أخرى ازدهرت نسبياً بفعل طفرة النمو في قطاع البناء المحلي في النصف الثاني من السبعينات واوائل الثمانينات، وكذلك بفعل طفرة النمو الاقتصادي في بلدان الخليج في تلك الفترة. وفي ظل تعاظم مخاطر التوظيف الرأسمالي المادي الثابت في ظل الحرب، برزت ظاهرات وتحولات في بنية القطاع الصناعي، لا تخلو من دلالات: فبعض الصناعيين مارس سياسة «التوظيفات السلبية»، وبعضهم الآخر عمد الى تصفية موجودات مؤسساته، كمؤسسات صناعية، وتحوّل نحو مجالات توظيف طفيلية تتأمن فيها شروط ربح أفضل، كاستخدام الأراضي التي تقع عليها هذه المؤسسات لاغراض المضاربة أو التوظيف العقاريين[٤٣]، في حين تحوّل قسم آخر الى تجار صناعيين، وكيّفوا انتاجهم السلعي وتوظيفاتهم الصناعية مع مستلزمات تعظيم الربح في المدى القصير، حتى لو اضطروا في أحيان معينة الى تقليص طاقة انتاج مصانعهم الى حدها الأدنى (صناعات الأحذية والملبوسات والجلود والمفروشات قبل طفرة العامين الأخيرين..). كما برز ميل في صفوف بعض الصناعيين للانتقال مباشرة الى مناطق التصدير، مع ما تيسّر من منشآتهم وعمالهم، وباتوا ينتجون ويسوّقون انتاجهم في الخارج ويصدّرون في بعض الأحيان الى لبنان[٤٤].

وقد انعكست الحرب وما رافقها من تحولات، على صعيد تطور مؤشرات النشاط الصناعي: فالصادرات الصناعية، بعد انكفاء حاد خلال صدمة «حرب السنتين»، استعادت بعض عافيتها في النصف الثاني من السبعينات وأوائل الثمانينات، لتعود فتنهار بحدة عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤ غداة الغزو الاسرائيلي للبنان، ثم تتجه مجدداً نحو التحسن بعد عام ١٩٨٤. ولو حاولنا ان نبني مؤشراً لتطور قيمة الصادرات الصناعية بالاسعار الثابتة مع اعتماد عام ١٩٧٤ كأساس لهذا المؤشر، لتوصلنا الى النتائج التالية: تراجع هذا المؤشر من ١٠٠ بالمائة عام ١٩٧٤ الى ٨٠ بالمائة عام ١٩٨١، فإلى ٣٥ بالمائة عام ١٩٨٣[٤٥]. وحتى في ظل «الطفرة الصناعية» التي يجري الحديث عنها منذ نحو سنتين ـ وهي طفرة مرتبطة بانهيار سعر صرف الليرة وبرخص الأجور ـ فإن الصادرات الصناعية لا تزال، من حيث قيمتها الفعلية، تراوح بين ٤٠ و٥٠ بالمائة من مستواها عام ١٩٧٤[٤٦]. وما قيل عن تطور الصادرات الصناعية ينطبق الى حد كبير على تطور قيمة التوظيفات الصناعية. فمن الطبيعي ان تتقلص قيمة التوظيفات الصناعية، بعدما لم يعد مجموع التوظيفات الجديدة في الاقتصاد اللبناني يمثل الا نحو ٣ بالمائة من الناتج المحلي المقدر لعام ١٩٨٥[٤٧]، في مقابل نحو ٢٠ بالمائة قبل الحرب. وفي الواقع فقد تراجع مؤشر مستوردات الآلات والاجهزة الصناعية، بالاسعار الثابتة، من ١٠٠ بالمائة عام ١٩٧٤، الى نحو ٤٧ بالمائة عام ١٩٨٢، فإلى نحو

---

(٤٣) هذا ما حصل لبعض مصانع طرابلس والشمال والضاحية الجنوبية وخلدة والشويفات.

(٤٤) انظر دراسة السيرموك (CERMOC)، «الصناعة اللبنانية والأسواق العربية في الخليج،» (١٩٧٩)، التي بيّنت ان نحو ٢٠ بالمائة من المؤسسات المشمولة بعينة البحث قد انتقلت بشكل أو بآخر الى الخارج.

(٤٥) ان تقويم الصادرات الصناعية بالدولار ـ وليس بالاسعار الداخلية الثابتة لعام ١٩٧٤ ـ يفضي في النهاية الى نتائج شبه مماثلة.

(٤٦) كمال حمدان، «اشكاليات النمو الصناعي: نموذج صناعات التصدير ينطوي على محاذير،» **النهار** (عدد خاص بالصناعة اللبنانية)، ١٩٨٧/٣/٣١.

(٤٧) السعيدي، **النتائج الاقتصادية للحرب في لبنان**.

١٠ بالمائة عام ١٩٨٦[٤٨]. ويستنتج من ذلك ان الصناعة اللبنانية التي كانت تعاني أصلاً من اختلالات بنيوية في مرحلة ما قبل الحرب، قد عانت، بعد تفجر هذه الأخيرة، من الآثار المزدوجة المتولدة عن هذه الاختلالات، وعن فعل الحرب المدمرة التي راكمت وعممت وعمقت الاختناق الذي يواجهه هذا القطاع. واذا كان ظهر ان نمواً صناعياً نسبياً قد تحقق في العامين الماضيين ـ وقد تحقق هذا النمو بالفعل ـ فإن ذلك لا يعود الى التوسع المتعاظم في حجم الانتاج والتصدير الصناعيين، بمقدار ما يعود الى تقلص القاعدة الخدماتية للنشاط الاقتصادي في البلاد، الامر الذي ضاعف الوزن النسبي للقطاع الصناعي في اطار هذا النشاط، على الرغم من مستويات انتاجه وصادراته الفعلية التي لا تزال شديدة الانخفاض بالمقارنة مع المستويات السائدة عشية الحرب.

(٢) اما القطاع الزراعي، فقد شهد خلال الحرب جملة من الظاهرات المتناقضة، بعضها كان ايجابياً، وبعضها الآخر سلبياً. واذا انطلقنا من تقديرات قيمة الانتاج الزراعي لعام ١٩٨٦ التي وضعها د.رياض سعادة[٤٩]، وقارناها بقيمة الانتاج الزراعي الوسطي في السنوات الثلاث التي سبقت الحرب، فإننا نصل الى استنتاج مفاده ان القطاع الزراعي قد استعاد جزءاً كبيراً من مستويات انتاجه الاجمالية السابقة، مع تفاوتات كبيرة من عام الى آخر ومن قطاع الى آخر. وبهذا المعنى يمكن القول، إن الوزن النسبي للقطاع الزراعي قد ازداد في اطار النشاط الاقتصادي الاجمالي في البلاد[٥٠]، لا سيما بعد تقلص الوزن النسبي لمعظم فروع قطاع الخدمات. ويبدو ان الزراعة قد افادت نسبياً من انهيار بعض مصادر تكوين دخل اللبنانيين ـ خصوصاً في فروع الخدمات ـ ومن بعض جوانب اللامركزية الاقتصادية التي شهدتها البلاد في ظل الحرب، فاظهرت قدراً أكبر من التكيف مع نتائج هذه الحرب، مما أظهرته القطاعات الاخرى. يضاف الى ذلك ان جزءاً من العملية الانتاجية الزراعية هو من فعل الطبيعة، وهو بالتالي يتجدد، بشكل شبه تلقائي، مع تجدد هذه الأخيرة. إلا أن الصمود النسبي للقطاع الزراعي ينبغي الا يحجب النظر عن الظاهرات والتحولات العميقة التي استجدت في هذا القطاع خلال سنوات الحرب. فقد شهدت هذه السنوات تفاقم الانهيار التدريجي في زراعة التبغ مساحة وأسعاراً[٥١]، كما تراجعت بحدة زراعة الشمندر السكري[٥٢]، وتقلصت نسبياً زراعة الحمضيات خصوصاً بعد الغزو الاسرائيلي (١٩٨٣)، وانهارت فروع كاملة من الانتاج الحيواني، وبات اللحم الأحمر شبه معدوم. وحصل تراجع في الرقعة الزراعية خلال سنوات الحرب ـ بحسب ما اشارت اليه دراسة «الفاو» حول الزراعة عام ١٩٨٠[٥٣] ـ بسبب الهجرة والتهجير والتغيرات السكانية، وبسبب «زحف الباطون» العشوائي، وموجات المضاربات العقارية التي جعلت التوظيفات العقارية اكثر جذباً للمستثمرين من التوظيفات الزراعية، بما تتيحه من معدلات ربح سريعة وعالية. وبشكل عام، فإن سنوات

---

(٤٨) تمّ الحصول على هذه النسب من خلال قسمة القيمة الاسمية لهذه المستوردات على مستوى مؤشر اسعار الاستهلاك.

(٤٩) تقديرات د. رياض سعادة الواردة في مجلة: *Ecochiffres* (1987), p. 11.

(٥٠) يؤكد تقرير مصرف لبنان لعام ١٩٨٧ حصول هذا التحسن في الوزن النسبي للقطاع الزراعي.

(٥١) تقل المساحة المزروعة تبغاً ـ بحسب تقديرات عام ١٩٨٦ ـ عن نصف المساحة المزروعة عشية الحرب. كذلك، فإن اسعار التبغ انخفضت بالليرات الثابتة، الى أقل من نصف مستوياتها السابقة.

(٥٢) انخفض انتاج الشمندر السكري من ٢٠٠ الف طن عام ١٩٧٤ الى نحو ٦٠ الفا عام ١٩٨٢.

(٥٣) دراسة شاملة نفذتها «الفاو» بطلب من مجلس الانماء والاعمار عام ١٩٨٠.

المرافىء غير الشرعية (وفي بعض الاحيان عبر اسرائيل)، فإن صناعات أخرى ازدهرت نسبياً بفعل طفرة النمو في قطاع البناء المحلي في النصف الثاني من السبعينات واوائل الثمانينات، وكذلك بفعل طفرة النمو الاقتصادي في بلدان الخليج في تلك الفترة. وفي ظل تعاظم مخاطر التوظيف الرأسمالي المادي الثابت في ظل الحرب، برزت ظاهرات وتحولات في بنية القطاع الصناعي، لا تخلو من دلالات: فبعض الصناعيين مارس سياسة «التوظيفات السلبية»، وبعضهم الآخر عمد الى تصفية موجودات مؤسساته، كمؤسسات صناعية، وتحوّل نحو مجالات توظيف طفيلية تتأمن فيها شروط ربح أفضل، كاستخدام الأراضي التي تقع عليها هذه المؤسسات لاغراض المضاربة أو التوظيف العقاريين[٤٣]، في حين تحوّل قسم آخر الى تجار صناعيين، وكيّفوا انتاجهم السلعي وتوظيفاتهم الصناعية مع مستلزمات تعظيم الربح في المدى القصير، حتى لو اضطروا في أحيان معينة الى تقليص طاقة انتاج مصانعهم الى حدها الأدنى (صناعات الأحذية والملبوسات والجلود والمفروشات قبل طفرة العامين الأخيرين..). كما برز ميل في صفوف بعض الصناعيين للانتقال مباشرة الى مناطق التصدير، مع ما تيسّر من منشآتهم وعمالهم، وباتوا ينتجون ويسوّقون انتاجهم في الخارج ويصدّرون في بعض الأحيان الى لبنان[٤٤].

وقد انعكست الحرب وما رافقها من تحولات، على صعيد تطور مؤشرات النشاط الصناعي: فالصادرات الصناعية، بعد انكفاء حاد خلال صدمة «حرب السنتين»، استعادت بعض عافيتها في النصف الثاني من السبعينات وأوائل الثمانينات، لتعود فتنهار بحدة عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤ غداة الغزو الاسرائيلي للبنان، ثم تتجه مجدداً نحو التحسن بعد عام ١٩٨٤. ولو حاولنا ان نبني مؤشراً لتطور قيمة الصادرات الصناعية بالاسعار الثابتة مع اعتماد عام ١٩٧٤ كأساس لهذا المؤشر، لتوصلنا الى النتائج التالية: تراجع هذا المؤشر من ١٠٠ بالمائة عام ١٩٧٤ الى ٨٠ بالمائة عام ١٩٨١، فإلى ٣٥ بالمائة عام ١٩٨٣[٤٥]. وحتى في ظل «الطفرة الصناعية» التي يجري الحديث عنها منذ نحو سنتين ـ وهي طفرة مرتبطة بانهيار سعر صرف الليرة وبرخص الأجور ـ فإن الصادرات الصناعية لا تزال، من حيث قيمتها الفعلية، تراوح بين ٤٠ و٥٠ بالمائة من مستواها عام ١٩٧٤[٤٦]. وما قيل عن تطور الصادرات الصناعية ينطبق الى حد كبير على تطور قيمة التوظيفات الصناعية. فمن الطبيعي ان تتقلص قيمة التوظيفات الصناعية، بعدما لم يعد مجموع التوظيفات الجديدة في الاقتصاد اللبناني يمثل الا نحو ٣ بالمائة من الناتج المحلي المقدر لعام ١٩٨٥[٤٧]، في مقابل نحو ٢٠ بالمائة قبل الحرب. وفي الواقع فقد تراجع مؤشر مستوردات الآلات والاجهزة الصناعية، بالاسعار الثابتة، من ١٠٠ بالمائة عام ١٩٧٤، الى نحو ٤٧ بالمائة عام ١٩٨٢، فإلى نحو

---

(٤٣) هذا ما حصل لبعض مصانع طرابلس والشمال والضاحية الجنوبية وخلدة والشويفات.

(٤٤) انظر دراسة السيرموك (CERMOC)، «الصناعة اللبنانية والأسواق العربية في الخليج،» (١٩٧٩)، التي بيّنت ان نحو ٢٠ بالمائة من المؤسسات المشمولة بعينة البحث قد انتقلت بشكل أو بآخر الى الخارج.

(٤٥) ان تقويم الصادرات الصناعية بالدولار ـ وليس بالاسعار الداخلية الثابتة لعام ١٩٧٤ ـ يفضي في النهاية الى نتائج شبه مماثلة.

(٤٦) كمال حمدان، «اشكاليات النمو الصناعي: نموذج صناعات التصدير ينطوي على محاذير،» **النهار** (عدد خاص بالصناعة اللبنانية)، ١٩٨٧/٣/٣١.

(٤٧) السعيدي، **النتائج الاقتصادية للحرب في لبنان**.

١٠ بالمائة عام ١٩٨٦[٤٨]. ويستنتج من ذلك ان الصناعة اللبنانية التي كانت تعاني أصلاً من اختلالات بنيوية في مرحلة ما قبل الحرب، قد عانت، بعد تفجر هذه الأخيرة، من الآثار المزدوجة المتولدة عن هذه الاختلالات، وعن فعل الحرب المدمرة التي راكمت وعممت وعمقت الاختناق الذي يواجهه هذا القطاع. واذا كان ظهر ان نمواً صناعياً نسبياً قد تحقق في العامين الماضيين ـ وقد تحقق هذا النمو بالفعل ـ فإن ذلك لا يعود الى التوسع المتعاظم في حجم الانتاج والتصدير الصناعيين، بمقدار ما يعود الى تقلص القاعدة الخدماتية للنشاط الاقتصادي في البلاد، الامر الذي ضاعف الوزن النسبي للقطاع الصناعي في اطار هذا النشاط، على الرغم من مستويات انتاجه وصادراته الفعلية التي لا تزال شديدة الانخفاض بالمقارنة مع المستويات السائدة عشية الحرب.

(٢) اما القطاع الزراعي، فقد شهد خلال الحرب جملة من الظاهرات المتناقضة، بعضها كان ايجابياً، وبعضها الآخر سلبياً. واذا انطلقنا من تقديرات قيمة الانتاج الزراعي لعام ١٩٨٦ التي وضعها د. رياض سعادة[٤٩]، وقارناها بقيمة الانتاج الزراعي الوسطي في السنوات الثلاث التي سبقت الحرب، فإننا نصل الى استنتاج مفاده ان القطاع الزراعي قد استعاد جزءاً كبيراً من مستويات انتاجه الاجمالية السابقة، مع تفاوتات كبيرة من عام الى آخر ومن قطاع الى آخر. وبهذا المعنى يمكن القول، إن الوزن النسبي للقطاع الزراعي قد ازداد في اطار النشاط الاقتصادي الاجمالي في البلاد[٥٠]، لا سيما بعد تقلص الوزن النسبي لمعظم فروع قطاع الخدمات. ويبدو ان الزراعة قد افادت نسبياً من انهيار بعض مصادر تكوين دخل اللبنانيين ـ خصوصاً في فروع الخدمات ـ ومن بعض جوانب اللامركزية الاقتصادية التي شهدتها البلاد في ظل الحرب، فاظهرت قدراً أكبر من التكيف مع نتائج هذه الحرب، مما أظهرته القطاعات الاخرى. يضاف الى ذلك ان جزءاً من العملية الانتاجية الزراعية هو من فعل الطبيعة، وهو بالتالي يتجدد، بشكل شبه تلقائي، مع تجدد هذه الأخيرة. إلا أن الصمود النسبي للقطاع الزراعي ينبغي الا يحجب النظر عن الظاهرات والتحولات العميقة التي استجدت في هذا القطاع خلال سنوات الحرب. فقد شهدت هذه السنوات تفاقم الانهيار التدريجي في زراعة التبغ مساحة وأسعاراً[٥١]، كما تراجعت بحدة زراعة الشمندر السكري[٥٢]، وتقلصت نسبياً زراعة الحمضيات خصوصاً بعد الغزو الاسرائيلي (١٩٨٣)، وانهارت فروع كاملة من الانتاج الحيواني، وبات اللحم الأحمر شبه معدوم. وحصل تراجع في الرقعة الزراعية خلال سنوات الحرب ـ بحسب ما اشارت اليه دراسة «الفاو» حول الزراعة عام ١٩٨٠[٥٣] ـ بسبب الهجرة والتهجير والتغيرات السكانية، وبسبب «زحف الباطون» العشوائي، وموجات المضاربات العقارية التي جعلت التوظيفات العقارية اكثر جذباً للمستثمرين من التوظيفات الزراعية، بما تتيحه من معدلات ربح سريعة وعالية. وبشكل عام، فإن سنوات

---

(٤٨) تمّ الحصول على هذه النسب من خلال قسمة القيمة الاسمية لهذه المستوردات على مستوى مؤشر اسعار الاستهلاك.

(٤٩) تقديرات د. رياض سعادة الواردة في مجلة: *Ecochiffres* (1987), p. 11.

(٥٠) يؤكد تقرير مصرف لبنان لعام ١٩٨٧ حصول هذا التحسن في الوزن النسبي للقطاع الزراعي.

(٥١) تقل المساحة المزروعة تبغاً ـ بحسب تقديرات عام ١٩٨٦ ـ عن نصف المساحة المزروعة عشية الحرب. كذلك، فإن اسعار التبغ انخفضت بالليرات الثابتة، الى أقل من نصف مستوياتها السابقة.

(٥٢) انخفض انتاج الشمندر السكري من ٢٠٠ الف طن عام ١٩٧٤ الى نحو ٦٠ الفا عام ١٩٨٢.

(٥٣) دراسة شاملة نفذتها «الفاو» بطلب من مجلس الانماء والاعمار عام ١٩٨٠.

الحرب قد عززت ظاهرة الانتقال من بعض الزراعات البعلية كالحبوب والتبغ والكروم والرعي، نحو فروع أخرى من بينها زراعة الخضار الحقلية والزراعات المغطاة عموماً. وقد تسارع هذا الانتقال بسبب كون الايراد المحقق من الزراعات البعلية بالكاد يغطي - وسط غياب أي سياسة زراعية انمائية - تكاليف الانتاج الجارية، دون الأخذ في الاعتبار كامل التكاليف الفعلية لقوة العمل المشاركة في هذا الانتاج، وهي في قسم كبير منها عائلية الطابع تمارس على نفسها نوعاً من الاستثمار الذاتي كي تحقق المستوى من الانتاج الذي يسمح لها - في ظل تركيبة اسعار مفروضة عليها - بأن تعيد انتاج ذاتها كقوة عمل عائلية. ومما شجع الانتقال الجزئي نحو زراعات ذات طابع رأسمالي، تراكم بعض المدخرات لدى عائلات فلاحية ومزارعين نتيجة التحويلات الواردة من أفراد أسرهم غير المقيمين، إضافة الى تزايد الطلب الخليجي على بعض المحاصيل، وازدهار خدمات التسويق والتصدير في منطقة شتورة - برالياس حيث قامت عشرات المؤسسات المتخصصة في جمع وتوضيب وحفظ المنتوجات الزراعية المختلفة، في انتظار نقلها وتوزيعها في أسواق الداخل العربي. ولكن يمكن القول إن الغزو الاسرائيلي للبنان، وما رافقه من محاولات لفرض تطبيع العلاقات الاقتصادية بين البلدين، قد وجّه ضربة قوية الى عملية الرسملة الجزئية التي كانت جارية في هذا القطاع، خصوصاً في الجنوب اللبناني[٥٤]، في حين أدى تقطع أوصال البلاد، بسبب هذا الغزو، الى إفلاس وإغلاق القسم الأكبر من المشاغل القائمة في منطقة البقاع. وبمعزل عن التحسن النسبي في الانتاج والصادرات الزراعية خلال العامين المنصرمين - وهو تحسن انحصرت معظم منافعه اساساً في حفنة من الوسطاء والمرابين وشركات الحفظ والتسويق والتبريد الكبرى - يمكن القول إن الحرب قد عمّقت معظم المشكلات التي كانت قائمة في اوائل السبعينات، سواء في مجال التسليف أم الري أم التسويق أم التجهيز، إضافة الى سائر مكونات البنى التحتية الزراعية الأساسية. كما أدت الحرب، في ظل ازدياد تمفصل الزراعة اللبنانية نحو الخارج[٥٥]، خصوصاً بعد انهيار سعر صرف الليرة (زراعات التصدير)، الى تفاقم مشكلة العجز الغذائي الذي كانت تعاني منه البلاد في الأصل.

د - الحرب وتسارع انتقال عوامل الانتاج المحلية الى الخارج

إذا كان الانتاج يشكل دالة في عوامل الانتاج المحلية، فما من شك ان تدهور الانتاج، خلال سنوات الحرب، كان في جانب كبير منه انعكاساً للتحولات الكمية والنوعية التي طاولت تركيب عوامل الانتاج هذه. وقد اندرجت هذه التحولات في اتجاهات عدة، تجسّد ابرزها في تسارع انتقال عوامل الانتاج الى الخارج، اضافة الى التغييرات العميقة التي استجدت في تركيب الثروة البشرية المعنية بشكل مباشر بالنشاط الاقتصادي (خصوصاً في القطاع الخاص).

ان هجرة اليد العاملة اللبنانية الى الخارج لا تعتبر ظاهرة جديدة في ذاتها. فمنذ الخمسينات، شكلت موجات الهجرةالمتلاحقة سمة شبه ثابتة من سمات النظام الاقتصادي اللبناني، واعتبرت بأنها تخدم ادوار الوساطة التي اضطلع بها لبنان، تقليدياً، في اطار المحيط

---

(٥٤) انظر: Kamal Hamdan, «Dans le sud Liban, une économie dévastée,» *Le Monde diplomatique* (août 1985).

(٥٥) أدّى هذا التمفصل نحو الخارج الى ارتفاع اسعار مبيع المنتجات الزراعية في السوق اللبنانية بنسب تجاوزت نسب ارتفاع المؤشر العام للأسعار، الأمر الذي انعكس مزيداً من الأعباء المعيشية على المواطنين في لبنان.

الاقتصادي العربي. فلبنان كان يستقبل عمالة رخيصة وغير مؤهلة (سوريون، فلسطينيون...) ويرسل عمالة أكثر تأهيلاً، ساعياً بذلك للافادة من الفارق المباشر[٥٦] بين كلفة استقبال العمالة غير اللبنانية، والعائدات المتنوعة المتأتية من ارسال العمالة اللبنانية الأكثر تأهيلاً. وبحسب بعض التقديرات[٥٧]، بلغ متوسط هجرة اللبنانيين في النصف الأول من السبعينات نحو عشرة آلاف نسمة تقريباً. ومع تفجر الحرب الأهلية وتزامنها مع الطفرة النفطية، تعاظم دور «العوامل المحلية الطاردة» و«العوامل الخارجية الجاذبة»، فتفاقمت هجرة اللبنانيين بشكل مكثف، وقدّر المعدل السنوي للهجرة من لبنان في النصف الثاني من السبعينات بنحو ٤٦ ألف نسمة سنوياً، فيما قدّرت نسبة الناشطين اقتصادياً منهم بنحو ٤٧ بالمائة[٥٨]. إن هذه الهجرة الكثيفة قد ساهمت من دون شك في توفير مقومات الصمود والتكيف للاقتصاد اللبناني في سنوات الحرب الأولى، لا سيما ان هذه الهجرة كانت في معظمها مؤقتة، ثم انها اقترنت آنذاك بتدفقات معاكسة في التحويلات ورؤوس الأموال في اتجاه لبنان، مما سمح لهذا الأخير بتحقيق فوائض في ميزان مدفوعاته على امتداد تلك السنوات ولغاية تاريخ الغزو الاسرائيلي للبنان[٥٩]. ولكن مع انتهاء الطفرة النفطية في الخليج، والشكوك التي احدثها الغزو الاسرائيلي للبنان حول المستقبل السياسي للبلاد، تقلصت المفاعيل الايجابية للهجرة، اذ انخفضت قيمة التحويلات مما يراوح بين ١٠٠ و١٥٠ مليون دولار شهرياً في السنوات التي سبقت عام ١٩٨٢، الى ما يراوح بين ٢٥ و٥٠ مليون دولار شهرياً في السنوات التي تلته، وذلك على الرغم من استمرار تفاقم هجرة اللبنانيين نحو الخارج في الفترة الأخيرة، ويستدل من مصادر جزئية متنوعة ان هذه الهجرة قد اكتسبت، خصوصاً بعد احداث شباط/فبراير ١٩٨٤، طابعاً خطيراً، محفوزة بتدهور الوضع السياسي والأمني، وببدء انهيار سعر صرف الليرة الخارجي، وقد غلب عليها طابع الهجرة الى القارات البعيدة، أي طابع الهجرة شبه الدائمة، مع ما يعنيه ذلك من خسارة أكيدة في الثروة البشرية اللبنانية، التي شكلت على الدوام أحد أهم أسس «المعجزة اللبنانية». وفي بعض التقديرات، ان موجات الهجرة المتتابعة قد طاولت ما يراوح بين ثلث ونصف اجمالي رأس المال البشري الفني والمؤهل، الأمر الذي أفقد لبنان - حتى إشعار آخر - عنصراً رئيسياً من عناصر قوته التقليدية. وانه لمن المؤسف حقاً، ان أياً من الدراسات أو التقديرات التي وضعت حول الخسائر الناجمة عن الحرب، لم يحاول تكميم الخسائر التي طاولت الثروة البشرية، سواء بسبب موجات الهجرة، أم بسبب انخفاض مستويات التعليم والتدريب والتأهيل والخبرة. غير ان تعاظم ظاهرة انتقال عوامل الانتاج المحلية الى الخارج، خلال سنوات الحرب، لم ينحصر في موجات الهجرة البشرية المشار اليها، بل شمل أيضاً وللمرة الأولى في تاريخ البلاد الحديث، هجرة رؤوس الأموال. فبعد الغزو الاسرائيلي للبنان، وكذلك بعد احداث

---

(٥٦) يستلزم التقويم الاقتصادي النهائي لمحصلة رصيد الهجرة حساباً أكثر تعقيداً يأخذ في الاعتبار كلفة اعداد وتكوين الثروة البشرية اللبنانية المهاجرة.

(٥٧) **انعكاسات الاحداث على اليد العاملة في لبنان** (بيروت: غرفة التجارة والصناعة، ١٩٧٧).

(٥٨) رياض طبارة، «التنمية العربية والموارد البشرية اللبنانية،» ورقة قدّمت الى: المؤتمر الثاني للسياسات السكانية، بيروت، نيسان/ابريل ١٩٨٢.

(٥٩) شكّلت تحويلات اللبنانيين عام ١٩٧٧ - على سبيل المثال - ٥٠ بالمائة من مجمل قيمة الواردات، بينما بلغت هذه النسبة في العام ذاته ٢٧ بالمائة في مصر، و٣٨ بالمائة في الاردن، و١٨ بالمائة في تونس. اما فوائض ميزان المدفوعات اللبناني فقد بلغت تباعاً ١٨٠ مليون دولار عام ١٩٧٨، و٣٩٠ مليوناً عام ١٩٧٩، و٤٧١ مليوناً عام ١٩٨٠، و٥٨٦ مليوناً عام ١٩٨١ و٢٥٣ مليوناً عام ١٩٨٢.

شباط/فبراير ١٩٨٤، كفّ لبنان عن أن يكون ملجأ لرؤوس الأموال في المنطقة، بما في ذلك رؤوس الأموال العائدة لأعداد متزايدة من اللبنانيين المقيمين منهم وغير المقيمين. واضافة الى الشحّ الذي أصاب حركة التحويلات الى لبنان، بدأت رؤوس الأموال المقيمة تنزع نحو الهروب، وقد زاد من حدة هذا الهروب الطابع الكوسموبوليتي للبرجوازية اللبنانية التي كانت قد بدأت، قبل سنوات، في نقل وتفريغ نشاطاتها التجارية والصناعية والمصرفية في الخارج، في محاولة لتأمين مصادر دخل اضافية أو بديلة لتلك القائمة في لبنان. وقد انعكست ضخامة التحويلات المعاكسة في بروز العجز للمرة الأولى في ميزان المدفوعات اللبناني عام ١٩٨٣، حيث قدر بنحو ٩٣٣ مليون دولار، ليعود فيرتفع الى نحو ١,٣٥ مليار دولار عام ١٩٨٤[٦٠]. وقد ثبت ان التشريعات المالية والنقدية المفرطة في اعتمادها على الحرية الاقتصادية شبه الكاملة (حرية التحويل وحرية القطع الاجنبي، والسرية المصرفية، والحسابات المشتركة والاعفاءات الضريبية...)، لم تعد وحدها تشكل ضمانة لرؤوس الأموال المحلية التي لا تنشد سوى الربح وقبل ذلك الأمان، بمعزل عن جنسية أو لون البلد الذي يوفرهما.

هـ ـ الحرب والتحولات في بنية القطاع الخاص

اذا كانت الحرب ـ وما نشأ عنها من تسارع في انتقال عوامل الانتاج المحلية الى الخارج ـ قد عززت انقسام الاقتصاد اللبناني الى اقتصادين: «اقتصاد الداخل» و«اقتصاد الخارج»، فإنها قد شجعت في الوقت ذاته على تفتيت «اقتصاد الداخل»، بدوره، الى اقتصادين، احدهما يغطي ما تبقى من الاقتصاد الشرعي أو المرئي أو المنظور، والآخر يشمل الاقتصاد «الموازي» أو غير المنظور[٦١]. ويصعب، في اطار المعطيات المتاحة، تقدير الوزن النسبي لكل من هذين الاقتصادين، الشرعي و«الموازي». ولكن تحديد ماهية «الاقتصاد الموازي» قد يساعد في تكوين فكرة أولية عن حجم النشاطات التي يشملها. فـ«الاقتصاد الموازي» هو مجموع تلك النشاطات التي أفرزتها الحرب وغير المعترف بها رسمياً، أو التي لا تقدر ادارات الدولة واجهزتها على ضبطها أو تسجيلها ومراقبتها. ومن الأمثلة على هذه النشاطات: المرافىء غير الشرعية، الميليشيات وما يتفرع عنها من نشاطات ترتدي طابعاً اقتصادياً، بما في ذلك المداخيل والأجور الموزعة على حملة السلاح، تضاف الى ذلك نشاطات التهريب المختلفة بما في ذلك زراعة وصناعة وتجارة الحشيش والأفيون وسائر انواع المخدرات. ويتبيّن من هذا التعريف، ان حجم «الاقتصاد الموازي» أو غير المنظور ليس هامشياً، بل يشكل جزءاً مهماً من مجموع النشاطات الاقتصادية الداخلية للبلاد[٦٢]. ويصل بعض الاقتصاديين الى مساواة حجم هذا الاقتصاد بحجم الاقتصاد الشرعي نفسه. وقد تغذى «الاقتصاد الموازي» ـ ولا يزال ـ من تفكك الدولة ومن اللامركزية المتعددة الوجوه التي فرضتها الحرب الأهلية المتمادية، والتي وصلت في بعض جوانبها، الى خلق اشكال من «الاستقلال المناطقي» المستند الى فسيفساء القوى الميليشياوية المتنوعة المسيطرة على الأرض، والمنخرطة في «حروب صغيرة» لا نهاية لها. وقد ازدادت اشكال «الاستقلال المناطقي» هذه على امتداد العامين

---

(٦٠) أرقام مستخلصة من اعداد مختلفة من النشرة الفصلية الصادرة عن مصرف لبنان.

(٦١) المتعارف على تسميته بالفرنسية (Economie parallèle, noire ou invisible).

(٦٢) الياس سابا، «الازمة الاقتصادية في لبنان ومصير القطاع الخاص،» **الاقتصاد والاعمال**، السنة ٨، العدد ٨٩ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٧).

المنصرمين خصوصاً عام ١٩٨٦، في المناطق كافة، حيث برز اضافة الى سيطرة الميليشيات على مرافق الدولة، ميل لانشاء مرافق ومؤسسات خاصة بهذه الميليشيات، هدفها استيعاب «المقاتلين» وتأمين الموارد المالية. وفي ظل نمو ملامح هذا «الاستقلال المناطقي»، ازداد تشرذم الاسواق وانغلاقها، بعضاً على بعض، بما يتنافى مع أي عقلانية اقتصادية. وقد ترتبت عن تعاظم وزن «الاقتصاد الموازي» والميل نحو «الاستقلال المناطقي» نتائج عدة، تمثّل أبرزها في التعديلات التي طاولت البنية الداخلية للقطاع الخاص. فعلى امتداد الحرب، لا سيما في السنوات الأخيرة، سقطت فئات من رجال الاعمال المتمرسين ـ سواء بسبب الهجرة أم بسبب تقلص مجالات العمل ـ فيما صعدت فئات جديدة ارتبط معظمها بظروف الحرب وتغذى على هامشها، وراكم بين أيديه قدراً كبيراً من رؤوس الأموال والسلطة الاقتصادية ومظاهر البذخ والاسراف، مستقوياً بالحالات الطائفية المتنوعة الألوان والاشكال التي نشأت في طول البلاد وعرضها، ومستفيداً من التعديلات التي طرأت على قواعد «استخلاص الربح»، خصوصاً الربح المتأتي من صفقات قطاع الدولة. وينتشر رجال الاعمال الجدد ـ الطفيليون والقنّاصون للارباح السريعة وغير المشروعة ـ في مجالات عدة بينها تجارة الاستيراد والتوزيع، لا سيما استيراد وتوزيع المحروقات والقمح، اضافة الى تعهدات النقل عبر الحواجز المختلفة، والى الصفقات العقارية المرتبطة بالهجرات الديمغرافية التي فرضتها آلية «الصفاء الطائفي المناطقي»، وغير ذلك من المجالات. وما يصادره هؤلاء القناصون من ارباح غير مشروعة لا يعتبر جزءاً لجهد انتاجي مبذول بل هو نوع من الريع القسري المفروض على المواطنين. وينبغي النظر الى هذه التعديلات الجارية في بنية القطاع الخاص، بكونها تعبيراً عن تلك التعديلات التي استجدت على صعيد السلطة السياسية وعلى مراكز القرار فيها. فقد كان من الطبيعي مع قيام سلطات الامر الواقع الى جانب ـ أو على انقاض ـ السلطة المركزية أن يتفكك المجال الاقتصادي وتركيبة القطاع الخاص، وأن تتعرض مواقع قوى أساسية تقليدية في هذا القطاع للانهيار، بينما تتوطد فيه مواقع قوى جديدة وافدة، غير مرتبطة بعملية الانتاج، ومتشابكة المصالح، اقتصادياً وسياسياً، مع الفعاليات المسيطرة على الأرض. إن هذه التعديلات في بنية القطاع الخاص قد ساهمت، على الأرجح، في زيادة حدة الأزمة الاقتصادية ـ الاجتماعية في البلاد، لا سيما في السنوات الأخيرة من الحرب.

و ـ الحرب وآثارها المتناقضة على قطاع الدولة

إن ما سبق تناوله في الفقرات اعلاه يسمح، الى حد معين، باستقراء ما آلت اليه أوضاع الدولة في ظل الحرب. وبإيجاز شديد يمكن تصوير أزمة الدولة، على الصعيد المالي، استناداً إلى الآلية المبسطة التالية: ارتفاع شبه تدريجي في القيمة الفعلية للنفقات العامة على امتداد سنوات الحرب، رافقه انخفاض حاد في القيمة الفعلية للواردات العامة خلال الفترة ذاتها، مما أدى الى بروز مشكلة عجز مزمن في الموازنة السنوية للدولة، خصوصاً بعد الغزو الاسرائيلي عام ١٩٨٢. وهذا العجز المتراكم، عاماً بعد عام، طرح مشكلة الدين العام في أبعادها كافة، لا سيما بعدما أصبح تعاظم الفائدة المترتبة على هذا الدين عاملاً اضافياً مفاقماً لهذه المشكلة. لقد ساهمت عوامل عدة في ارتفاع القيمة الحقيقية للنفقات العامة، أهمها عدم مرونة الانفاق العام، خصوصاً الانفاق على الأجور ونفقات التشغيل العادية، واضطلاع الدولة بمهمة دعم بعض المواد كالمحروقات والقمح، مع ما رافق هذا الدعم من هدر وتبذير وسوء استخدام، يضاف الى ذلك استمرار استئثار الانفاق العسكري بحصة رئيسية من مجموع الموازنة، على الرغم من تفاقم الاوضاع

الاقتصادية[٦٣]، فضلاً عن الزيادة المطردة في الفوائد المترتبة على الدين العام، التي ارتفعت نحو ٩ أضعاف ونصف الضعف[٦٤] بين عام ١٩٨٢ وعام ١٩٨٦، في حين كانت شبه معدومة في السبعينات. اما واردات الدولة المقدرة، فقد انهارت بشكل كارثي على امتداد سنوات الحرب، وهي لم تعد ـ بالاسعار الثابتة ـ تشكل عام ١٩٨٥ الا نحو ٤٥ بالمائة من قيمتها عام ١٩٧٤[٦٥]. وقد ازداد وضع الواردات العامة تدهوراً بعد عام ١٩٨٦، حيث لم تغط سوى ١٥ بالمائة من النفقات، اذ بلغت الواردات ٥,٦٤ مليارات ل.ل. فيما بلغت النفقات ٣٧,٣ ملياراً[٦٦]، الأمر الذي رتب عجزاً في موازنة عام ١٩٨٦ قدره نحو ٣١,٧ مليار ل.ل. ويلاحظ من تطور المستويات السنوية لعجز الدولة المالي ان عام ١٩٨٢ ـ عام الغزو الاسرائيلي للبنان ـ قد شكّل نقطة انعطاف في ازدياد تردي الوضع المالي للدولة. ففي ذلك العام، ارتفعت قيمة العجز (السنوي) بنسبة ١١٣ بالمائة، وهي أعلى نسبة تسجّل في تاريخ البلاد. وبعد الغزو الاسرائيلي، سجلت نسبة العجز المالي السنوي للدولة من مجموع الكتلة النقدية ومن اجمالي الناتج المحلي المقدّر، ارتفاعات تدريجية مطردة، الامر الذي أدى الى «قتل الحوافز الدافعة للاستثمار والى انخفاض مستوى الدخل الوطني واضعاف القدرة التنافسية للاقتصاد اللبناني...»[٦٧]. وكل الدلائل تشير الى ان العجز السنوي مرشح للارتفاع عام ١٩٨٧، بمعدل ثلاثة اضعاف أو أكثر عن مستواه عام ١٩٨٦، نظراً لاستفحال التضخم وتحطيمه جميع أرقامه القياسية السابقة. وكان من الطبيعي استناداً الى ما سبق من معطيات ان يتفاقم الدين العام، لا سيما الداخلي منه. وقد ارتفع هذا الدين (العام الداخلي) من ٣٢٢ مليون ل.ل. عام ١٩٧٤، الى ١٤ ملياراً عام ١٩٨٢، فإلى ٨١,٧ ملياراً عام ١٩٨٦، والى أكثر من ضعفي هذا المستوى في نهاية عام ١٩٨٧ اذا ما أخذ في الاعتبار العجز في الصندوق المستقل للمحروقات[٦٨]. والملاحظ ان مساهمة مصرف لبنان في تمويل هذا الدين، ما برحت ترتفع عاماً بعد عام، خصوصاً بعد تاريخ الغزو الاسرائيلي للبنان، فقد قفزت هذه النسبة من ١٢,١ بالمائة عام ١٩٨٢، الى نحو ٤٥ بالمائة في نهاية عام ١٩٨٦[٦٩]، الأمر الذي حمل ـ ويحمل ـ مضامين تضخمية فاقعة (كما سنرى لاحقاً).
أما الدين العام الخارجي، فليست ثمة أرقام نهائية بشأنه، لا سيما ان بعض الديون الخارجية لا تزال سرية، غير أن التقديرات المتاحة تشير الى أن هذا الدين، كان يراوح بين ٢٠٠ و٢٥٠ مليون دولار في نهاية عام ١٩٨٦، في حين انه كان شبه معدوم في مرحلة ما قبل الحرب. وفي موازاة ارتفاع الدين العام، وتفاقم المشكلات المالية للدولة، شهدت سنوات الحرب تراجعاً دراميا في احتياط مصرف لبنان من العملات الأجنبية خصوصاً بعد عام ١٩٨٢. وقد استنفد هذا الاحتياط في تمويل صفقات اسلحة، خصوصاً عام ١٩٨٣، وفي تدخلات غير مدروسة وواعية في سوق

---

(٦٣) بلغت هذه الحصة وسطياً نحو ٢٠ بالمائة من مجموع الموازنة للسنوات ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦، وذلك استناداً الى الارقام المنشورة عن النفقات العسكرية، وهي أرقام تقل على الأرجح عن الارقام الفعلية لهذه النفقات.

(٦٤) ارتفعت قيمة الفوائد على الدين العام من ١١٣٨ مليون ل.ل. عام ١٩٨٢، الى ١٠٧٢٢ مليوناً عام ١٩٨٦، أي الى نحو ضعفي قيمة الواردات المقدّرة للعام نفسه.

(٦٥) السعيدي، **النتائج الاقتصادية للحرب في لبنان**.

(٦٦) استخلصت هذه النسبة من ارقام الواردات والنفقات التي تضمنها تقرير مصرف لبنان لعام ١٩٨٦، في: **السفير**، ٢٢/١٢/١٩٨٧.

(٦٧) الياس سابا، «عجز الدولة المالي،» **الاقتصاد والاعمال**، السنة ٩، العدد ٩٤ (حزيران/يونيو ١٩٨٧).

(٦٨) التقرير الأولي لاجمالي الدين العام في نهاية عام ١٩٨٧ يشير الى احتمال بلوغه ١٨٠ مليار ل.ل.، أي بزيادة نحو مائة مليار عن نهاية عام ١٩٨٦.

(٦٩) احصاءات مصرف لبنان.

العملات الأجنبية، خصوصاً عام ١٩٨٥، اضافة الى تمويل جزء من فاتورة استيراد المحروقات والقمح خلال هذه الفترة. وبنتيجة هذه العوامل المتضافرة تراجع احتياط مصرف لبنان من العملات الأجنبية في نهاية عام ١٩٨٧ الى نحو ١٥ بالمائة من مستواه عام ١٩٨٢[٧٠].

ان هذه اللوحة الاحصائية حول تدهور مؤشرات الوضع النقدي والمالي للدولة في ظل الحرب، لا تكفي، على أهميتها، للاحاطة بالتحولات التي شهدها هذا القطاع بعد عام ١٩٧٥. فقد استجدّت تغييرات نوعية عميقة في بنية الدولة، ولم يخل بعض هذه التغييرات من المفارقات. ولعل من أهم الظاهرات على هذا الصعيد، الارتفاع التدريجي في الوزن النسبي لنفقات الدولة من اجمالي الناتج المحلي المقدّر خلال سنوات الحرب، بحيث وصل الى نحو ٤٥ بالمائة عام ١٩٨٥[٧١]، مقارنة بنحو ١٥ بالمائة فقط عام ١٩٧٤. وقد تحقق هذا الارتفاع على الرغم من كل ما رافق الحرب من تفكك وتفتّت وتسيّب في مرافق «القطاع العام». ولكن من المؤكد ان ازدياد وزن الدولة النسبي في الحياة الاقتصادية ـ الذي أثار مخاوف في بعض اوساط البرجوازية اللبنانية[٧٢] ـ لم يتمخض عن تعاظم في الدور الانتاجي «التدخلي» (Rôle Interventionniste) للدولة، بمقدار ما تمخّض عن اتساع نسبي في دورها على صعيد التوزيع (أجور ونفقات مكررة مماثلة)، واعادة التوزيع (دعم بعض المواد، تمويل متزايد لبعض انواع الخدمات ذات الطابع العام). ومن الملفت ان الدور الانتاجي المباشر للدولة قد تراجع في ظل الحرب، سواء فيما يتعلق بانتاج خدمات الاستشفاء والتعليم والنقل والبنى التحتية الاساسية، ام فيما يتعلق بالتدخلات الانمائية المحددة الطابع (المشروع الأخضر، مصلحة الليطاني، مشاريع الري، مصلحة الانعاش الاجتماعي، مصفاتا النفط...)[٧٣]. وفي مقابل تراجع هذا الدور الانتاجي المباشر للدولة، ازداد دورها التمويلي، تاركة لمؤسسات القطاع الخاص وللمؤسسات التابعة للطوائف المختلفة، أمر انتاج هذه الخدمات ذات الطابع العام، مما دعّم دور هذه المؤسسات وتلك على حساب دور مركزي لقطاع الدولة يوحّد اللبنانيين ويصهرهم في بوتقة واحدة. إن جميع الاختلالات واعناق الاختناق التي كانت تعتري سياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية قبل الحرب ـ والتي تناولنا معالمها الاساسية في بداية هذه الورقة ـ قد مالت نحو التفاقم والتجذر خلال سنوات الحرب. والواقع أنه لم يكن ممكناً لدولة، مبنية على أسس طائفية، أن تواجه ظروف الحرب بغير الشكل ـ المعمّق للأزمة ـ الذي واجهت به الدولة اللبنانية هذه الظروف.

٣ ـ التضخم وتدهور سعر صرف الليرة وانعكاساتهما الاقتصادية ـ الاجتماعية في ظل الحرب

لا يسعنا، في اطار هذه الورقة، الدخول في مجمل جوانب ظاهرة التضخم في لبنان، فهذه الظاهرة من الشمول والتعقيد الى درجة انها تستلزم بحثاً مستقلاً في ذاته. ولكن مع ذلك لا يمكن

---

(٧٠) نسب مستخلصة من ارقام ميزانيات مصرف لبنان.

(٧١) السعيدي، **النتائج الاقتصادية للحرب في لبنان**.

(٧٢) لا سيما المصرفية منها التي ما برحت منذ عامين تحتج على «مصادرة» الدولة لنسب متزايدة من تسليفات القطاع المصرفي.

(٧٣) كمال حمدان، «العوامل البنيوية للازمة الاقتصادية،» محاضرة القيت بدعوة من «دار الفن والأدب»، بيروت، شباط/فبراير ١٩٨٥.

تناول موضوع «تطور الاوضاع الاقتصادية ـ الاجتماعية في ظل الحرب» ـ وهو الموضوع المحدد لاسهامنا في هذه الندوة ـ من دون التوقف ولو بـإيجاز شديد، عند ابرز حيثيات هذه الظاهرة ونتائجها، خصوصاً في الفترة التي تلت الغزو الاسرائيلي للبنان.

أ ـ مراحل التضخم

ان تحليل أبرز ما توصلت اليه الدراسات المختلفة التي وضعت حول ظاهرة التضخم في لبنان، يسمح بتمييز ثلاث مراحل اساسية في تطور هذه الظاهرة:

(١) ان التضخم يعود في مرحلته الأولى الى ما قبل الحرب. فمنذ اوائل السبعينات مالت اسعار الاستهلاك الى الارتفاع[٧٤]، وقد بلغت نسبة هذا الارتفاع ١١,٩ بالمائة عام ١٩٧٤، في مقابل ٥,٥ بالمائة وسطياً خلال كل من عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣، و١,٨ بالمائة وسطياً في السنة خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧١. وقد ارتبطت عوامل التضخم في تلك الفترة بالخصائص التي كانت تميز التركيبة الاقتصادية ـ الاجتماعية آنذاك، والتي تناولناها بالتحليل في بداية هذه الورقة: ضعف القاعدة الانتاجية، الانكشاف الشديد على السوق العالمية[٧٥]، تعاظم الاتجاهات الاحتكارية، الخلل بين التدفقات الحقيقية والتدفقات المالية... الخ.

(٢) مع تفجّر الحرب الأهلية في لبنان عام ١٩٧٥، ابتدأت مرحلة ثانية من التضخم وامتدت لغاية عام ١٩٨٢، تاريخ الغزو الاسرائيلي. وقد ترسخت ظاهرة التضخم في هذه المرحلة حيث برزت، اضافة الى عوامل التضخم السابقة، عوامل مرتبطة بما أفرزته الحرب من نتائج: الخسائر في رأس المال وفي الدخل، انخفاض مؤشرات النشاط الاقتصادي، تفكك الدولة وظهور العجز في المالية العامة، وتشرذم الاسواق وبروز معايير غير اقتصادية في عملية تخصيص الموارد، اضافة الى التأثيرات المتعددة الجوانب للطفرة النفطية في بلدان الخليج على بنى الانتاج والاستهلاك في لبنان. وقد بلغ معدل التضخم السنوي خلال هذه المرحلة، نحو ١٩,٦ بالمائة وسطياً[٧٦]، مع تفاوتات ملحوظة من عام الى آخر.

(٣) المرحلة الثالثة من التضخم بدأت بعد الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢. واذا كان المنحى التصاعدي في حركة الاسعار قد تأخر في الظهور حتى عام ١٩٨٤، إلا أن هذه المرحلة التضخمية كانت الأشد عمقاً وجذرية وخطورة. وقد اضاف الغزو، الى عوامل التضخم السابقة، عوامل جديدة، أهمها القلق على المستقبل السياسي للبلاد وعلى وحدة الشعب والارض، وتعاظم عملية تفكك الدولة واجهزتها ومرافقها، والهبوط الحاد الاضافي في المؤشرات الاقتصادية، وانهيار سعر العملة اللبنانية، فضلاً عن تفاقم عجز الدولة وميزان المدفوعات، وهروب الرساميل، وتقلص الدور الاقليمي للاقتصاد اللبناني في اطار المحيط العربي... وهكذا دخل لبنان، في هذه المرحلة، عصر التضخم الذي تصعب السيطرة عليه، فارتفع معدل التضخم[٧٧] الى ٣٠ بالمائة عام ١٩٨٤،

---

(٧٤) مؤشر اسعار الاستهلاك الصادر عن مديرية الاحصاء المركزي.

(٧٥) كانت معدلات التضخم في الدول الصناعية الرأسمالية تبلغ ارقاماً قياسية في تلك الفترة.

(٧٦) احتسبت هذه النسبة استناداً الى المؤشر الفصلي الصادر عن «مؤسسة البحوث والاستشارات»، بيروت.

(٧٧) معدل التضخم في نهايات الفترة أي بين شهر كانون الأول/ديسمبر من العام وشهر كانون الاول/ديسمبر من العام الذي يليه.

فإلى نحو ٧٠ بالمائة عام ١٩٨٥، ثم الى ١٦٢ بالمائة عام ١٩٨٦، ليتجاوز ٧٠٠ بالمائة عام ١٩٨٧[٧٨].

ب ـ في تفسير ظاهرة التضخم وانخفاض سعر العملة اللبنانية

لقد اثبت العديد من الدراسات[٧٩] بشكل قاطع، ان العوامل الداخلية هي التي كانت المولّد الاساسي للتضخم في المراحل الثلاث المتعاقبة. وهذا يعني ان مقولة التضخم المستورد التي جرى ترويجها في النصف الثاني من السبعينات، لا تنطبق على الواقع اللبناني. ولكن حتى لو توافقت معظم الدراسات التي تناولت ظاهرة التضخم على هذا الاستنتاج، الا ان تباينات كبيرة نشأت حول الدور النسبي الذي اعطته لكل عامل من العوامل الداخلية في توليد ظاهرة التضخم أو في تفاقمها. فالمعروف ان استفحال التضخم في لبنان قد تزامن على امتداد سنوات الحرب مع تطور الكتلة النقدية (M_1, M_2)، كما تزامن خصوصاً منذ اوائل الثمانينات مع ارتفاع العجز المالي السنوي للدولة، ثم تزامن بشكل أخص مع تدهور سعر صرف الليرة ابتداء من عام ١٩٨٤. وقد درست بشكل مبسّط ومن قبل العديد من الاقتصاديين علاقات الارتباط (Rapports de corrélation) بين كل من هذه المتغيرات من جهة، وبين تطور التضخم من جهة ثانية، واتضح وجود «معامل ارتباط» مرتفع بينها. ولكن علاقات الارتباط هذه لا تقدم، على الرغم من مدلولاتها القياسية، تفسيرات حاسمة ومحددة لظاهرة التضخم وأسبابها. انها تشير الى تلازم ظاهرتين ـ أو أكثر ـ وتطورهما خلال فترة معينة في الاتجاه ذاته، ولكنها لا تحدّد بشكل حاسم العلاقة السببية بين هاتين الظاهرتين. فعلاقة الارتباط القوية بين تطور مؤشر الاسعار، وبين تطور مؤشر الكتلة النقدية ـ على سبيل المثال ـ لا تعني بالضرورة ان السبب الرئيسي للتضخم هو سبب نقدي، بل ربما كانت هذه العلاقة تعبيراً عن ان الظاهرتين المشار اليهما، تعودان الى مجموعة الأسباب والآليات ذاتها. وهذا ينطبق أيضاً على علاقة التضخم بالمتغيرات الأخرى التي تشدّه اليها درجة ارتباط قوية. وحتى لو انطلقنا من وجود علاقات الارتباط هذه بين التضخم من جهة، والمتغيرات الاخرى المشار اليها من جهة ثانية، فإنه لا يمكن تعميم وسحب هذه العلاقات على مراحل الحرب كافة. فالتضخم مثلاً كان سبّاقا على بروز ظاهرة العجز المالي للدولة، إذ حتى أواخر السبعينات (وتحديداً حتى عام ١٩٧٩)، لم تكن هذه الظاهرة قد تحولت الى عامل رئيسي في الوضع الاقتصادي، في حين كان معدل التضخم السنوي يقارب العشرين بالمائة في تلك الفترة. وهذا ينطبق أيضاً على ظاهرة الانخفاض الحاد في سعر صرف الليرة التي لم تبدأ إلا في عام ١٩٨٤، فيما كانت مسيرة التضخم قد قطعت أشواطاً طويلة قبل هذا التاريخ. ويلاحظ في هذا الاطار انه خلال العشرية الأولى من الحرب (١٩٧٤ ـ ١٩٨٤)، ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك بنسبة تجاوزت ٤٠٠ بالمائة، في حين لم يرتفع سعر الدولار الوسطي تجاه الليرة في الفترة ذاتها الا بنسبة ١٨٠ بالمائة. ان المجال لا يتسع ـ في

---

(٧٨) ظل المعدل الوسطي لارتفاع الاسعار خلال هذه الفترة أقل من معدل الارتفاع المحقق بين نهايات الفترة، وذلك بسبب ترسخ الميل التصاعدي للمؤشر.

(٧٩) يمكن الاشارة في هذا المجال الى ثلاث دراسات: الدراسة الأولى احصائية الطابع، نفّذت باشراف د. محمود حكيم عام ١٩٧٨، وتناولت علاقة التضخم بتطور الكتلة النقدية واسعار المستوردات خلال السنوات ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣. والدراسة الثانية كانت ذات طابع اقتصادي ـ قياسي، قام بها د. روبير كسباريان وتناولت الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨١، ونشرت في النشرة الفصلية الصادرة عن مصرف لبنان (الفصل الثاني، ١٩٨٢). والدراسة الثالثة نفذتها «مؤسسة البحوث والاستشارات»، واستندت فيها الى النموذج المعتمد من قبل د. كسباريان، ولكن للفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٤. وقد انجزت هذه الدراسة بطلب من وزارة العمل عام ١٩٨٥.

هذه الورقة ـ للتوسع في النقاش حول اسباب التضخم، وهو نقاش، اضافة الى ارتباطه بخصوصية الوضع اللبناني، لا ينفصل قط عن ذلك الجدل الأعم والأشمل الدائر منذ سنوات حول مشكلة التضخم الركودي، بين الكينزيين من جهة، والتيارات الجديدة التي افرزتها أزمة الرأسمالية المعاصرة، لا سيما النقديين (مدرسة شيكاغو) من جهة ثانية[٨٠]. ولكن مع ذلك، فإن عاملاً أساسياً من عوامل التضخم في لبنان قد جرى تغييبه، عن قصد أو عن غير قصد، في معظم الأدبيات التي تناولت بالتحليل ظاهرة التضخم. وقد لعب هذا العامل، المتمثل في «نمط تشكيل الاسعار»[٨١] أي في سلوك العملاء الاقتصاديين (Comportements des agents économiques)، دوراً أساسياً في تسعير حدة التضخم، على امتداد مراحل الحرب، لا سيما في السنوات الثلاث الماضية التي شهدت هبوط سعر صرف الليرة اللبنانية. صحيح ان الحرب، بكل ما أفرزته من نتائج وتحولات على الصعيدين الاقتصادي ـ الاجتماعي، تتحمل مسؤولية رئيسية في تفاقم ظاهرة التضخم. ولكن من المشروع التساؤل: هل يعود الى الحرب وحدها، ما شهدته معدلات التضخم من ارتفاعات حادة في الفترة الأخيرة؟ بالطبع لا، فقد كان لاستراتيجيات ومواقف وردود فعل القوى والفعاليات الاقتصادية اللبنانية المختلفة، نصيبها في تشجيع ـ أو عدم تشجيع ـ هذه الظاهرة. ويمكن من خلال حساب الربح والخسارة فرز هذه المواقف والاستراتيجيات.

ج ـ استخدام التضخم وانهيار النقد كأداتين لتسريع استقطاب الثروة والدخل

ان القطاع الخاص، في حلقاته الأساسية، قد عمل على التكيّف، بأشكال ونسب متفاوتة، مع استفحال ظاهرة التضخم، وحاول ان يستفيد منها وان يوظفها في خدمة مصالحه. لنأخذ القطاع المصرفي: فمن المعروف ان هذا القطاع كان بعيد الغزو الاسرائيلي ينوء تحت ثقل الأوضاع السياسية والاقتصادية[٨٢]، خصوصاً بعدما شحّت التحويلات وتقلصت فرص التوظيف. كما أنه كان يعاني بشكل خاص من وطأة الديون المشكوك في تحصيلها التي قدّرت عام ١٩٨٤ بنحو ٤٠ بالمائة من مجموع الديون المصرفية على القطاع الخاص[٨٣]. أما في الوقت الحاضر، فقد تجاوزت المصارف الى حد كبير أزمة الديون المشكوك في تحصيلها، اذ لم تعد هذه الديون تشكل الا نسبة هامشية من مجموع التسليفات المصرفية. فقد عمدت المصارف، في ظل الضمور النسبي في التسليفات الجديدة، وانخفاض قيمة الاعتمادات المستندية المستعملة للاستيراد[٨٤]، الى التعويض عن التراجع في فرص التوظيف الملائمة عن طريق تبني «استراتيجية المضاربة» ضد الليرة، مما اتاح لها، دون أدنى شك، تحقيق أرباح طائلة. وقد استخدمت المصارف هذه الارباح في مضاعفة قيمة رأسمالها الخاص ومؤوناتها المختلفة، بما في ذلك المؤونات الخاصة بالتسليفات المشكوك في

---

(٨٠) رمزي زكي، «الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي ومدى ملاءمته لتفسير الضغوط التضخمية في البلاد المتخلفة،» ورقة قدّمت الى: ندوة المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٦ ـ ١٨ آذار/مارس ١٩٨٥.

(٨١) يعود للاقتصادي الفرنسي المعروف جيرار دي برنيس فضل اساسي في تطوير هذه النظرية كأداة من أدوات تفسير التضخم.

(٨٢) بعد فترة ازدهار نسبي خلال المراحل الأولى من الحرب ولغاية اوائل الثمانينات.

(٨٣) Freddie Baz, dans: *Ecochiffres* (1985).

(٨٤) انخفضت قيمة هذه الاعتمادات من ١٧٢٤ مليون دولار عام ١٩٨٢، الى ٩٢١ مليون دولار عام ١٩٨٦، التقرير السنوي لمصرف لبنان عام ١٩٨٦.

تحصيلها بالعملات الاجنبية. وقد تنوعت أشكال المضاربة وتعددت وتعقدت، تبعاً لتتابع التعاميم التي كان يصدرها مصرف لبنان للحد من هذه المضاربة. واستخدم رأس المال المصرفي، لتغطية المضاربة، «زبائن وهميين»، كما دخل في شراكة مع زبائن حقيقيين ـ بعض الزبائن الوهميين والحقيقيين هم رموز لفعاليات سياسية وميليشياوية ـ وتوسط في مرحلة لاحقة أكثر من زبون وهمي للتسليف الواحد، بحيث حوّل الحسابات الدائنة الى حسابات مدينة، وحال بالتالي دون اخضاعها للجنة الرقابة على المصارف. كما لجأ الى تدويل الليرة وفتح سجلات غير نظامية للحسابات الدائنة، وتلاعب بها بيعاً وشراءً للدولار والعملات الأخرى. ويطول الحديث في الواقع عن اشكال المضاربة التي لجأ اليها رأس المال المصرفي، وعن الاساليب التي توسلها حتى لا يقع في شرك التعاميم الصادرة عن مصرف لبنان[٨٥]. ومن الثابت ان هذه المضاربة لم تكن عفوية، الا بالنسبة الى اللاعبين الهواة، وبخاصة للجمهور الواسع من المواطنين الذي كان يسعى، عن صدق، الى الحفاظ على قيمة مدخراته، فيما كانت حفنة من المصارف تتقن «اللعبة» متوافقة، كقوة منظمة، على أصول وسبل التلاعب بأسعار الصرف. وما من شك في أن هذه المضاربة تحملت وتتحمل قسطاً مهماً من مسؤولية تدهور سعر صرف الليرة اللبنانية ـ التي تراجعت بنسبة ٩٦ بالمائة بين نهاية عام ١٩٨٥ ونهاية عام ١٩٨٧[٨٦] ـ وبالتالي، من تفاقم التضخم الداخلي في بلد شاءت بناه الاقتصادية التقليدية القائمة على الخدمات والشديدة الانفتاح على الخارج ان يكون مستورداً، بالعملات الصعبة، لمعظم حاجاته الاستهلاكية والترسملية (كما سبق وبيّنا في بداية هذه الورقة). وقد نجح رأس المال المصرفي في تنظيم استراتيجية المضاربة هذه، وفي استخدام انخفاض الليرة، وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم، كأداة لزيادة أرباحه، مستفيداً من تواطؤ معظم السلطة السياسية معه[٨٧]، بما في ذلك سلطات الأمر الواقع، ومن هشاشة التشريعات النقدية والمالية، وعجز أدوات الرقابة العاملة في ظل قانون للسرية المصرفية، لم يعد له مثيل في العالم من حيث افراطه في كتمان «اسرار المصلحة»[٨٨].

إن ما قيل عن المصارف ينطبق، وإن باشكال وآليات أخرى، على الصناعيين والتجار. فقد افاد الصناعيون عموماً من ظاهرة انخفاض سعر الليرة وتفاقم التضخم، وعملوا هم ايضاً على استخدامها وتوظيفها في خدمة مصالحهم. فالحد الأدنى للأجور الذي كانوا يشترونه ويصدّرونه (في شكل سلع ومنتوجات) قبل سنوات[٨٩]، بما يراوح بين ١٨٠ و٢٥٠ دولاراً في الشهر، باتوا يشترونه بعد انخفاض سعر الليرة باسعار أقل بكثير، بلغت على سبيل المثال في نهاية عام ١٩٨٧ نحو ١٩

---

(٨٥) نذكر منها التعميم رقم (٢٩٧) المعدل بالتعميم (٥٣٨) الذي يمنع المصارف من الاحتفاظ بصافي مراكز قطع مدينة تتجاوز ١٥ بالمائة من رأسمالها المحرر، ثم التعميم (٢٢٠) الذي يفرض احتياطاً إلزامياً على التسليفات بالليرة اللبنانية مقابل شراء عملات أجنبية، اضافة الى التعميم الذي يمنع المصارف من قبول ودائع بالليرة لغير المقيمين، والى التعاميم التي قضت برفع الاحتياط الالزامي، وزيادة نسب الاكتتاب بسندات الخزينة، وغير ذلك من التعاميم.

(٨٦) انخفض سعر الليرة من ١٨,١ ل.ل. للدولار الواحد في نهاية عام ١٩٨٥، الى ٨٧ ل.ل. في نهاية عام ١٩٨٦ ثم الى ٤٥٥ ل.ل. في نهاية عام ١٩٨٧.

(٨٧) اكثرية النواب اللبنانيين هم اعضاء في مجالس ادارة المصارف اللبنانية.

(٨٨) التقارير المعدّة من قبل مراقبي لجنة الرقابة تتضمن جميع اسماء المضاربين مع حجم عملياتهم، وعلى أساسها يتم تغريم المصرف. ولكن مع ذلك، فإن أي مضارب لم يعلن اسمه على الملأ.

(٨٩) بالتحديد خلال السنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤.

دولاراً للعامل الواحد شهرياً. صحيح ان الصناعة المحلية تستورد جزءاً من مدخلات الانتاج الصناعي (Inputs)، وينعكس عليها بالتالي نسبياً ارتفاع اسعار العملات الأجنبية، إلا أنها تستفيد من هامش منافسة مرتفع جداً، إذ إن البلدان المنافسة للبنان، في أسواق التصدير نفسها، تعتمد حداً أدنى للأجور يراوح بين ٤٠٠ و١٠٠٠ دولار شهرياً (قبرص، اليونان، ايطاليا، فرنسا). وهذا ما يفسّر في الوقت الحاضر انتعاش صناعات التصدير اللبنانية المستفيدة اساساً من رخص اليد العاملة، كما يفسّر الى حد معين تحسن أوضاع الصناعات المحلية البديلة للمستوردات، التي توطدت فرص التسويق الداخلي امامها بعدما تقلصت غالبية المستوردات اللبنانية من الخارج بسبب انهيار سعر صرف الليرة. وينطبق هذا التحليل الى حد كبير على القطاع الزراعي، لا سيما فروعه التصديرية المتركزة بين أيدي حفنة من الشركات، التي أسهم انخفاض سعر الليرة وبالتالي استفحال التضخم في انعاش ارباحها. وليس صدفة ان تتحول هذه الشركات محفوزة بعوامل الربح، الى تصدير الجزء الأكبر من انتاج لبنان الزراعي الى الخارج، فيما ترتفع اسعار المنتوجات الزراعية في السوق اللبنانية الداخلية بنسب تفوق نسب ارتفاع المواد الاستهلاكية الاخرى كافة، نتيجة لانحسار العرض المحلي من هذه المنتوجات. اما القطاع التجاري، فإن حلقاته الرئيسية قد نجحت هي الأخرى، في التكيف مع ظاهرة الانهيار النقدي والتضخم واستخدمتها كأداة لزيادة الارباح. فناهيك عن انخفاض نسبة نفقاتهم التشغيلية (المقوّمة بالليرة اللبنانية باستثناء ثمن البضاعة) من مجموع رقم اعمالهم، فانهم اتقنوا «لعبة» الدولار، واستفادوا من فروقات القطع، وباعوا منتوجاتهم على أساس السعر الأعلى للدولار والعملات الاجنبية[٩٠]، ومارسوا سياسة «الاسناد» (Indexation) شبه اليومي لاسعار منتوجاتهم، بل إن بعضهم توقف عن التعامل، على نطاق واسع، بالليرة اللبنانية، واستبدلها بالدولار أو بعملات أجنبية أخرى. بالطبع ان هذا لا يعني أن جميع فروع القطاع الخاص ومؤسساته قد استفادت من التضخم، إذ إن العديد من صغار ومتوسطي التجار والصناعيين والحرفيين والمزارعين، دفعوا غالياً ثمن هذا التضخم، وانتهى بهم المطاف الى الافلاس أو التوقف عن العمل أو الى تصفية بعض موجوداتهم.

غير أن رأس المال الكبير في القطاع الخاص لم يكن المستفيد الوحيد من ظاهرة انخفاض العملة وتفاقم التضخم، ولم يكن وحده الذي راهن على استمرار هذه الظاهرة وتجذرها. فقطاع الدولة ايضاً يعتبر، في معنى ما، بين المستفيدين، إذ إن الدولة مثلها مثل القطاع الخاص، هي من كبار المقترضين من المصارف، وبالتالي، فإن لها مصلحة موضوعية في تخفيف العبء الفعلي لهذا الدين العام (الداخلي)، وقد وجدت في هبوط سعر الليرة وفي التضخم، الفرصة المناسبة لبلوغ هذا الغرض، طالما انها لا تملك ـ أو ليس متاحاً لها ان تملك ـ الامكانات الفعلية الكفيلة بوقف التدهور الاقتصادي، وبإيجاد حلول ناجعة له. ثم إن التضخم وما يرافقه من انهيار في سعر الليرة، يعزز وزن واهمية احتياط الدولة من الذهب والعملات الأجنبية ـ المقدّر بما يزيد عن ٥ مليارات دولار في نهاية عام ١٩٨٧ ـ اذا ما جرى تقويم هذا الاحتياط بالليرة اللبنانية. ففي بداية عام ١٩٨٦، وعندما كان سعر الدولار يساوي نحو ٢٠ ل.ل. كان الاحتياط الاجمالي، بما في ذلك الذهب، مقدراً بنحو مائة مليار ل.ل. في حين كان الدين العام الداخلي يمثل نحو ٥٤ ملياراً، أي ٥٤ بالمائة من

(٩٠) حدد التجار اسعار الاستهلاك في الفصل الأخير من عام ١٩٨٧ على اساس السعر الأعلى للدولار، الذي راوح خلال ايام معدودة بين ٥٥٠ و٦٢٠ ل.ل.، بينما لم يعمدوا الى تخفيض الاسعار عندما انخفض سعر الدولار وراوح خلال معظم الفصل بين ٤٥٠ و٥٠٠ ل.ل.

مجموع الاحتياط. اما في نهاية عام ١٩٨٧، عندما اقفل الدولار على سعر ٤٥٥ ل.ل. فإن الدين العام الداخلي لم يعد يمثل إلا ٦ أو ٧ بالمائة من هذا الاحتياط الاجمالي[٩١]. واضافة الى ما سبق، فإن الدولة هي أكبر رب عمل في البلاد[٩٢]، وهي تستفيد من التضخم لتخفيض القيمة الفعلية للأجور، عاماً بعد عام. وبهذا المعنى، يمكن القول إن التضخم المفرط، خصوصاً في السنوات الأخيرة، قد شكل أداة لتمويل الانفاق العام، وبديلاً لموارد الدولة ومصادر دخلها التقليدية التي انهارت أو صودر معظمها من قبل الميليشيات.

د ـ الطبقة العاملة والمودعون (بالليرة اللبنانية) يدفعون فاتورة التضخم وانهيار العملة

إن الخطاب المعلن للفعاليات السياسية الأساسية الرسمية وغير الرسمية ولفعاليات القطاع الخاص، والتي استفظعت فيه تراجع سعر الليرة وتفاقم التضخم، لا يعبر عن المواقف والمصالح الحقيقية لهذه الفعاليات، التي عملت، كل على طريقتها الخاصة على تكييف ظاهرة التضخم المفرط (Hyper - Inflation) وعلى استخدامها كوسيلة للاستئثار بحصة متزايدة من الدخل والثروة الوطنيين، مستفيدة من تفكك سلطة الدولة وانعدام اجهزة الرقابة على آليات تشكل الاسعار. ومن الطبيعي ان تؤدي افادة البعض من هذه الظاهرة، الى خسارة للبعض الآخر الذي جرى ويجري تحميله الفاتورة الأساسية للتضخم. ويمكن تلمس خصائص «عمليات المقاصة» التي حصلت بين الفئات الاجتماعية اللبنانية المختلفة، بفعل التضخم وتدهور سعر صرف الليرة على مستويين رئيسيين، مستوى الودائع المصرفية (بالليرة اللبنانية) ومستوى الأجر.

إن أثر استفحال التضخم وهبوط قيمة النقد عل الودائع (بالليرة اللبنانية) يمكن تلمسه من خلال الرجوع الى دراسة مدير التسليف في مصرف لبنان[٩٣]. فقد اظهرت هذه الدراسة، استناداً الى المعطيات المتاحة لدى مصرف لبنان، ان كل وديعة مصرفية بالليرة اللبنانية بقيمة مائة ل.ل. عام ١٩٨٢، لم يبق منها للمودع ـ بسبب تفاقم التضخم وانهيار الليرة وما نتج عنهما من معدلات فائدة حقيقية سلبية ـ الا ٣,١١ بالمائة في نهاية حزيران/يونيو ١٩٨٧. وقد توزع الباقي، عبر التسليفات والاستعمالات المختلفة، كالآتي: ١١,٩ بالمائة ذهبت للمصارف (مع افتراض تقيّد المصارف بالتعاميم الصادرة عن مصرف لبنان)، و٤٥,٥ بالمائة ذهبت للمقترضين من المصارف (مع ضرورة الاشارة الى ان ٧,٧ بالمائة من هؤلاء المقترضين استفادوا وحدهم من نحو ٨٣ بالمائة من مجموع التسليفات)[٩٤]، ونالت الخزينة نحو ٣٠,٦ بالمائة، فيما نال مصرف لبنان، بشكل أموال معقمة لديه، نحو ٨,٩ بالمائة منها. وإذا كان تحول المودعين من الليرة إلى العملات الأجنبية[٩٥] قد

(٩١) بلغت هذه النسبة نحو ٢٠ بالمائة في اواسط نيسان/ابريل ١٩٨٧ عندما كان سعر الدولار في حدود ١٥٥ ل.ل.

(٩٢) يقدر عدد العاملين في قطاع الدولة بما في ذلك: الجيش وقوى الأمن الداخلي والمعلمون بنحو ١٢٠ الف نسمة.

(٩٣) غالب أبو مصلح، «التضخم واعادة توزيع المدخرات بالعملة اللبنانية،» (مصرف لبنان، آب/أغسطس ١٩٨٧).

(٩٤) احصاءات مركزية المخاطر، مصرف لبنان.

(٩٥) تقدّر نسبة الودائع بالعملات الاجنبية في نهاية عام ١٩٨٧ بما يراوح بين ٨٠ و٨٥ بالمائة من مجموع الودائع.

خفّف من حدة خسائرهم. فمن الأهمية بمكان الاشارة الى ان هذا التحول تمّ بشكل تدريجي، وظلّ على العموم بطيئاً حتى أوائل عام ١٩٨٦[٩٦]، بعد أن كان تفاقم التضخم وهبوط النقد قد استنفد جزءاً مهماً من مفاعيله. ولو اعتبرنا أن تعويضات نهاية الخدمة تشكل نوعاً من الودائع بالليرة اللبنانية وطبقنا عليها النتائج التي توصلت اليها الدراسة، لتبين لنا حجم الكارثة التي حلت بمجتمع الاجراء والموظفين وباتت تهدد مصيرهم اللاحق، بعدما فقدت هذه التعويضات معظم قوتها الشرائية.

اما أثر التضخم والتدهور النقدي على الأجور، فلم يكن أقل حدة وعمقاً، وإذ تنقص الاحصاءات الشاملة حول تطور الأجور في ظل الحرب، فإن ما هو متاح من دراسات[٩٧] واستقصاءات جزئية في هذا المجال، يساعد في رسم الاتجاهات الرئيسية لهذا التطور. بادىء ذي بدء لا بد من الاشارة الى ان نسب تصحيح الأجور، على امتداد سنوات الحرب، كانت دون نسبة ارتفاع مؤشر الاسعار. وقد اظهرت دراسة «مؤسسة البحوث والاستشارات» ان الحد الأدنى للأجور عام ١٩٨٤ كان يقل بنسبة ١٣,٦ بالمائة عن مستواه عام ١٩٧٤. كما أظهرت، استناداً الى نموذج اقتصادي كلي ان الأجر الوسطي تدنى بنسبة ٣٣,٧ بالمائة في الفترة ذاتها، مع ميل لارتفاع نسبة التراجع مع ارتفاع شطور الأجور. ويستدل من دراسة لاحقة[٩٨]، ان نسبة تدهور الحد الادنى في نهاية عام ١٩٨٦ قدرت بنحو ٤٨ بالمائة، بالمقارنة مع عام ١٩٧٤، في حين قدرت نسبة تدهور الأجر الوسطي ـ استناداً الى النموذج الاقتصادي نفسه ـ بنحو ٧٦ بالمائة، وقد ازداد هذا الوضع تردياً عام ١٩٨٧، إذ حتى نهاية العام، لم يكن قد صدر الا تصحيح رسمي واحد للأجور بنسبة ١٠٠ بالمائة عن النصف الأول من العام، فيما تجاوزت نسبة التضخم السنوية ٧٠٠ بالمائة (بين كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، وكانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧) و٤٠٠ بالمائة وسطياً بين العامين، مما يؤكد انهيار الأجر بشكل كارثي وفقدان الصلة عموماً بين الأجر والانفاق، خلافاً لأي عقلانية اقتصادية. ويتضح من هذه المعطيات ان ابقاء القوة الشرائية للأجور عام ١٩٨٧، في المستوى الذي كانت عليه في نهاية عام ١٩٨٦ ـ وهو مستوى بالغ الانخفاض أصلاً ـ يقتضي اجراء تصحيح اضافي، عن النصف الثاني من عام ١٩٨٧، يراوح بين ٢٦٠ بالمائة (على أساس معدل التضخم في نهاية الفترة) و١٠٠ بالمائة (على أساس معدل التضخم الوسطي). وتعكس هذه المعطيات عمق وجذرية الخلل الذي طاول الأجر، كجزء من التعديلات الاساسية التي استجدت على صعيد توزيع المداخيل بين اللبنانيين[٩٩]. وتنبغي الاشارة في هذا المجال الى ما توصل اليه النموذج القياسي المعتمد في دراسة «مؤسسة البحوث والاستشارات»، من ان معدل الارتفاع السنوي المقدر للارباح الرأسمالية والفوائد والريوع، في الوحدة من القيمة المضافة، قد تجاوز خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٤ المعدل السنوي لارتفاع الأجور، كما تجاوز المعدل السنوي لارتفاع

---

(٩٦) ظلت الودائع بالعملات الاجنبية تمثل نحو ٣٨ بالمائة من مجموع الودائع حتى نهاية عام ١٩٨٥.

(٩٧) نفّذت «مؤسسة البحوث والاستشارات» دراسات عدة حول موضوع الاجور والاسعار ابرزها: «دراسة مقارنة حول تطور الاسعار والاجور، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٤،» بتكليف من وزير العمل عام ١٩٨٥.

(٩٨) كمال حمدان، «التضخم والأجور،» في مجلة: *Ecochiffres* (1987).

(٩٩) قام الباحث مروان عقل بمحاولة تقدير تطور معدل استغلال الطبقة العاملة (taux d'exploitation)، وقد بيّن ان هذا المعدل بلغ بشكل وسطي ١,٦ بالمائة في السنة بين عام ١٩٦٧ وعام ١٩٧٤، وارتفع الى ٨,٧ بالمائة وسطياً في السنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤. انظر: مروان عقل، «الاقتصاد الحر وأثره في عملية الافتقار المطلق والافقار النسبي في لبنان،» **الطريق**، السنة ٤٤، العدد ٤ (ايلول/سبتمبر ١٩٨٥)، ص ٨١ ـ ٩٨.

اسعار الاستهلاك، مما يعكس المزيد من الاستقطاب والتركز في توزع المداخيل. والتطورات التي استجدت على صعيد الاسعار والأجور بعد عام ١٩٨٤، تحمل على الترجيح بأن استقطاب الدخل قد تواصل بشكل تصاعدي، بحسب ما بينته هذه الورقة في فقرات عدة سابقة، وبحسب ما أشار اليه ايضاً مصرف لبنان في تقريره السنوي لعام ١٩٨٦[١٠٠]. ولعل ما ساهم ايضاً في زيادة هذا الاستقطاب، تقلص القيمة الفعلية للتقديمات الاجتماعية المتممة للأجر (تقديمات الضمان الصحي، التعويضات العائلية)[١٠١]، اضافة الى تردي اوضاع الخدمات العامة الأساسية (النقل، التعليم)، والى تفاقم البطالة التي تراوحت معدلاتها، بحسب تقديرات مختلفة، بين ٢٥ و٣٥ بالمائة من اجمالي قوة العمل[١٠٢]. إن هذا التدهور المريع في نظام العمل المأجور قد خلّف ـ وسيخلّف ـ من دون شك انعكاسات بالغة العمق والشمول على الأصعدة كافة، الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، ولعل أهم هذه الانعكاسات ما حصل، على امتداد الحرب، وبخاصة في الأعوام التي تلت الغزو الاسرائيلي، من زوال تدريجي للفئات الاجتماعية المتوسطة التي شكلت في الماضي عنصراً أساسياً من عناصر استقرار النظام السياسي ـ الاقتصادي القائم.

ثالثاً: الحرب والاحتمالات المستقبلية المتاحة في المجال الاقتصادي ـ الاجتماعي

بعد هذا العرض المكثف لأبرز التحولات التي طاولت البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية اللبنانية في ظل الحرب، هل في الامكان تناول الاحتمالات المستقبلية المتاحة على هذا الصعيد، انطلاقاً فقط من اعتبارات اقتصادية أو فنية بحتة؟ بالطبع لا، إذ إن هذه الاحتمالات تبقى مرهونة، من دون شك، بتطور الوضع السياسي في البلاد، وأي محاولة للقفز فوق هذا الواقع لا تعدو كونها محاولة في الفراغ. وإذ يقف لبنان في الوقت الحاضر امام منعطفات مصيرية حاسمة، بعد ثلاثة عشر عاماً من الحروب المتمادية، الصغيرة منها والكبيرة، تلوح في الأفق احتمالات رئيسية ثلاثة امام تطور الوضع السياسي في البلاد، ولكل حالة من هذه الحالات مضامينها وآلياتها ونتائجها الاقتصادية ـ الاجتماعية الخاصة بها. وبإيجاز وتبسيط، يمكن القول إن هذه الاحتمالات تصب في الاتجاهات الأساسية التالية:

١ ـ احتمال استمرار تردي الوضع السياسي في البلاد، وبالتالي توطد الاتجاه نحو تكريس اشكال من التقسيم أو من اللامركزية السياسية ذات الطابع الكانتوني، لا سيما اذا فشلت عملية الانتقال الدستوري من خلال انتخابات رئاسية طبيعية جديدة. ويكاد يكون شبه مؤكد، أن هذا الاحتمال سوف يثبت انه أعجز من أن يوفر حلولاً ملائمة للمعضلات الحقيقية التي تواجه المجتمع اللبناني على الصعيد الاقتصادي ـ الاجتماعي. ان تقسيم لبنان أياً كانت صيغه، يشكل انتحاراً اقتصادياً للبلاد بمقدار ما يشكل انتحاراً سياسياً لها. فاذا كان لبنان قد حقق، ذات يوم في تاريخه الحديث نجاحات اقتصادية نسبية محددة، فانه قد نجح في ذلك أساساً من خلال تكامله

---

(١٠٠) وردت استنتاجات مماثلة في تقرير لبعثة صندوق النقد الدولي حول الوضع الاقتصادي في لبنان (١٩٨٦).

(١٠١) لم يجر اقرار تعديلات جديدة في نظام التعويضات العائلية الا في الاشهر الاخيرة من عام ١٩٨٧.

(١٠٢) تصل تقديرات صادرة عن مدير عام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الى ٥٠ بالمائة، **النهار**، ٢٨/٤/١٩٨٦.

المتنوع الصيغ والاشكال مع محيطه الاقتصادي الأوسع، هذا التكامل الذي أتاح له ان يتغلب على واقع كونه «أمة صغيرة» لا تتوافر فيها موضوعياً ـ في اطار رقعتها الجغرافية المحدودة ـ شروط تعظيم النشاط الاقتصادي و«وفورات الحجم». ولا شك أن تقسيم لبنان سوف يغلق ما تبقى من مجالات للافادة من هذا المحيط، ويسقط ما تبقى من أدوار للتكامل والوساطة معه، كما سوف يؤدي بتكريسه لتشرذم الاسواق داخل البلد الواحد، الى تقييد واعاقة حركة البشر والسلع ورؤوس الأموال بشكل مناف للقوانين الاقتصادية التي تحكم تطور المجتمعات. أما على الصعيد السياسي، فإن التقسيم مرشح لأن يشكل، في ظروف لبنان بالذات، واحدة من النسخ الأكثر تخلفاً بين الأنظمة التي تستهدف تنظيم حياة البشر والمجتمع على أساس طائفي. فاذا كانت الصيغة اللبنانية الراهنة هي ـ على حد تعبير د.جورج قرم[١٠٣] ـ «حصيلة الدمج المتفجر للديمقراطية مع التمثيل الطائفي، فإن الميليشيات الطائفية اللبنانية التي اقتلع كل منها السلطة بقوة السلاح داخل طائفته، قد ابطلت الوجه الديمقراطي لتحتفظ بالطائفية الضيقة المتعصبة والبالغة العنف». وعلى أيدي هذه الميليشيات المتشابكة المصالح مع برجوازيات الطوائف، يتحلل البلد ويتحوّل الى «دويلات» تذكر، في بعض خصائصها، بسمات عصر الاقطاع الشرقي: لامركزية النظام السياسي، الانغلاق عن السوق العالمية، الاستبداد والقمع ضد «العامة».

٢ ـ الاحتمال الثاني يتمثل في اعادة تجديد التسوية الطائفية بين مختلف اطراف البرجوازية اللبنانية وما تمثله من شرائح اجتماعية ـ طائفية. والمقصود بهذه التسوية، اعادة صياغة العلاقة بين برجوازيات الطوائف وميليشياتها، من خلال تنازلات يقدّمها البعض الى البعض الآخر، خصوصاً على الصعيدين السياسي والاداري، مع توسيع دائرة المستفيدين ـ الافراد، داخل بعض الطوائف من «تقديمات» النظام (اعطاء وظائف اضافية الى بعض الطوائف، تخصيص موارد اضافية الى بعض المناطق، دوزنة مسألة «المشاركة»). ومن المرجح ان لا تشكل مثل هذه التسوية ضمانة لحل المشكلات الاقتصادية ـ الاجتماعية ذات الطابع البنيوي (التي سبق لهذه الورقة ان تناولتها اعلاه)، اضافة الى عجزها عن التأسيس لحل ثابت وجذري على الصعيد السياسي. فالمشكلات الاقتصادية ـ الاجتماعية المحتدمة، بعد هذه الحرب المتمادية، هي من العمق والشمول والتشابك، بحيث لا يمكن تصور ايجاد حلول فعلية لها من دون دور مركزي أساسي، اعماري وانمائي في آن معاً، لقطاع الدولة. والتساؤلات المطروحة هنا أكثر من أن تحصى: هل يمكن لنظام سياسي طائفي، قائم على توازنات داخلية وخارجية دائمة التغير، ان يتيح اضطلاع الدولة بمثل هذا الدور المركزي ذي الطابع الانمائي؟ هل يمكن لهذا النظام ان يقدّم حلولاً ـ على سبيل المثال ـ لمشكلات اقتصادية اجتماعية محددة، كمشكلة السكن والازدحام السكاني في العاصمة، وان يتيح تطوير هذه العاصمة لتأمين اسكان فائض سكاني من طائفة محددة في مناطق يغلب فيها حضور طائفة أو طوائف أخرى، من خلال خطة مدينية شاملة؟ وهل يمكن لمثل هذا النظام الطائفي ان يعيد بناء الوسط التجاري، لا استناداً الى عملية جمع حسابية لبعض الأبنية والساحات، بل على أساس اعادة بعث هذا الوسط كرمز لوحدة لبنان وشعبه؟ بل هل يمكن للنظام الطائفي ان يردم الهوة بين المناطق، وان يعيد توزيع تجهيزات ومشاريع البنى التحتية بينها، بشكل يتوافق مع العقلانية الاقتصادية للنظام الرأسمالي نفسه؟

نكاد نجزم بأن اعادة تجديد التسوية بين برجوازيات الطوائف لن تقدم حلولاً ناجعة لهذه

(١٠٣) جورج قرم، في: ندوة المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية.

المشكلات، دون الدخول في مناقشة مستفيضة حول المسألة الطائفية في لبنان[١٠٤]. فقد فشل النظام السياسي الطائفي ـ وبرجوازيات الطوائف عموماً ـ في انتاج شعب موحد ودولة موحدة وجيش موحد واقتصاد متدامج ومدرسة موحدة، بينما نجح في انتاج عمليات التقاتل والتذابح والفتن، بشكل دوري، كلما تغيّرت المعادلات الخارجية أو الداخلية، وفي «جعل ضحايا هذا النظام، (أي فقراء الطوائف) يتجابهون دائماً بين بعضهم البعض عن طريق لجوئه الى اشكال تحريك اجتماعية عفنة وخطرة كانت دائماً سبباً في معارك شديدة القتل»[١٠٥].

٣ ـ الاحتمال الثالث ـ الذي لا يبدو ان شروطه الذاتية مرشحة للنضوج في أجل قريب ـ يتمثل في قيام البرجوازية المتنورة ـ التي ترتبط مصالحها ووجودها باستمرار الوطن ـ ولو متأخرة، بثورتها البرجوازية (على غرار ما قامت به البرجوازيات في الدول التي شهدت نمواً رأسمالياً كلاسيكياً)، متجاوزة نادي الأعيان السياسيين والطائفيين التقليديين، وذلك عن طريق اعتماد طريق الاصلاح السياسي والاقتصادي ـ الاجتماعي الجذري والشامل. ويشكل هذا الاحتمال الفرصة الأخيرة المتبقية امام البرجوازية كي تعيد توحيد البلاد، وتأمين استمرارية النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي الرأسمالي فيها. وينبغي ان تتجه عملية الاصلاح على الصعيد السياسي نحو الغاء الطائفية، وان بشكل تدريجي، وتطوير قواعد التمثيل الشعبي في اتجاه ديمقراطي، بحيث يعكس هذا التمثيل حقيقة التجدد والتغيرات اللذين طاولا البنى السياسية والاقتصادية ـ الاجتماعية في البلاد خلال العقدين أو العقود الثلاثة المنصرمة. أما عملية الاصلاح الاقتصادي ـ الاجتماعي، فإن حلقتها المركزية تكمن في الغاء أو تعديل هذا النسق «المتوحش» من الحرية الاقتصادية الذي، بما أفرزه من نتائج وآليات، شكل عاملاً مهماً من العوامل التي مهدت امام تفجر الحرب (وفق ما بيناه في بداية هذه الورقة). وتعديل هذا النسق لا يعني بالضرورة الغاء النظام الرأسمالي نفسه، بل هو يعني اضطلاع قطاع الدولة ـ دولة الوفاق والاصلاح غير الطائفية ـ بدور جديد، كماً ونوعاً، في المجال الاقتصادي ـ الاجتماعي، بما يتجاوز حدود تأمين البنى التحتية وخدمات المرافق العامة والتشريع، ليلج مجالات الانتاج والاستيراد والتسويق والتمويل، التي تسمح له بامتلاك الضوابط وادوات التدخل والرقابة، وذلك من ضمن خطة اقتصادية ذات طابع انمائي، تستهدف، فيما تستهدفه، اعطاء الاولوية لقطاعات الانتاج، واعادة صياغة العلاقات مع المحيط العربي بحثاً عن اشكال تكامل أكثر تعقيداً وجدوى من الاشكال البسيطة السابقة، وصولاً الى توفير فرص لنمو اقتصادي داخلي أكثر توازناً من الناحيتين القطاعية والمناطقية. كما ينبغي للاصلاح الاقتصادي ـ الاجتماعي ان يعيد توزيع الدخل والثروة الوطنيين من خلال سياسة للأجور والمداخيل، تأخذ في الاعتبار واقع الاستغلال الاجتماعي، واستقطاب الثروة الفاحش الذي استجد في ظل الحرب. وتبرز في هذا الاطار ضرورة اعادة صياغة النظام الضريبي برمته، بحيث تتضاعف حصة الضرائب المباشرة من اجمالي الواردات (ضريبة تصاعدية موحدة على اجمالي

(١٠٤) تناول مهدي عامل بعمق وشمول المسألة الطائفية في لبنان، في كتابه: **في الدولة الطائفية** (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٦)، وبيّن ان الطائفة ليست كياناً ولا جوهراً كما انها ليست نظام حكم الطوائف... بل هي علاقة سياسية وهي الشكل التاريخي الذي تمارس فيه البرجوازية الكولونيالية اللبنانية سيطرتها الطبقية في نظام سياسي طائفي. كما بيّن التناقض بين الدولة كدولة «طائفية» وبينها كدولة برجوازية وتوصل الى ان الدولة كدولة «طائفية» كان شرطاً لوجودها كدولة برجوازية، ولكنه في الوقت ذاته حال دون ان تقوم هذه الدولة بدورها كدولة برجوازية، الفصل السابع، ص ٢٥٣ ـ ٢٦٣.

(١٠٥) Dubar, «Liban: Affrontements confessionnels, question nationale et lutte de classe».

مصادر الدخل، زيادة الضرائب على التحسين العقاري وعلى الإرث وعلى رأس المال)، بما يسمح للدولة بالاضطلاع بدورها الانمائي، ومواجهة مرحلة ما بعد الحرب التي تفاقمت خلالها قيمة الدين العام، وبما يمكنها من انتاج وتوزيع خدمات التعليم والطبابة والسكن والاستشفاء وعلى أوسع نطاق، كبديل للدور المتخلف والمسطح وغير البريء سياسياً، الذي تلعبه المؤسسات الطائفية على هذا الصعيد في الوقت الحاضر. كما ان الاصلاح لا بد ان يقترن في الوقت ذاته بتوسيع قاعدة الضمانات الاجتماعية وتطويرها، وان بشكل تدريجي - وصولاً الى اقرار ضمان البطالة - بحيث تصبح التقديمات الاجتماعية سنداً فعلياً للأجر.

هذه هي أهم الخيارات المتاحة في المدى المتوسط، ورجحان كفة أي من هذه الخيارات يتوقف على ما ستؤول اليه محصلة الصراعات التي ما فتىء البلد يشكل مسرحاً لها منذ نحو ثلاثة عشر عاماً. اما في المدى الأبعد، ومع استمرار هذا الهريان واستمرار تفاقم الوضع الاجتماعي، فإن وجود البرجوازية الليبرالية ونظام مصالحها سيكون معرضاً للسقوط والتلاشي، مع انفتاح الأفق في البلاد امام تغيرات سياسية بنيوية من نوع جديد، لا يمكن التحكم بوجهتها منذ الآن □